العلاقة المنهجية بين الأخلاق والعلم بين ثلاثة أنظمة معرفية مقارنة وتحليل

د. السليم رياض(*)

مقدمة

اتحاد الفضيلة بالعلم هي القضية الكبرى التي استشهد سقراط من أجلها، وحتى اللحظات الأخيرة في حياته رفض إنقاذ نفسه عن طريق مخالفة الفضيلة بكل ثقة وثبات واطمئنان لقانون العدالة المطلق كما جاء في محاورة فيدون.

وفي المقابل نجد أن سمة العصر الحديث الرأسمالي تقف على الضد من موقف سقراط، فالعلم لم يعد متحدا بالفضيلة ولم يعد هدفا في ذاته، بل تحول العلم إلى وسيلة لكسب المال والقوة وتحقيق الهيمنة والرفاهية، وإذا وقفت الفضيلة أمام هذه الأهداف الرأسمالية سيتم سحقها بلا رأفة كما سحقت القنبلة الذرية هيروشيما.

فهذين الاتجاهين طرفي نقيض (مثالية حالمة، وواقعية قاسية) بينهما اتجاهات عدة ينطلق كل منها من رؤية كونية وفلسفية مغايرة للآخر تمام المغايرة، وهذا يدفعنا للتساؤل عن الأسس والمبادئ التي بنى كل فريق منهم قناعاته ومبادئه.

1-إشكالية البحث

بالرغم من تطور العلم الحديث وتطور العلوم المنهجية إلا أن العلاقة المنهجية بين العلم والأخلاق لا تزال محل جدل لأسباب عديدة كالمذهب الفلسفي أو التوجه الاقتصادي، فالأخلاق المعيارية لم تعد علما في نظر المذهب التجريبي، وظهر علم أخلاق تجريبي جديد لا يؤمن بالمعيارية، وهذا ما جعل الساحة الأخلاقية مرتبكة جدا حيال المعايير الأخلاقية التي لا تثبت بالتجربة.

وتظهر الإشكالية بشكل أوضح في تغير المعنى الذي تدل عليه كلمة أخلاق، وكذلك في تغير معنى ومدلول كلمة علم الأخلاق، تغير يتجاوز المعنى الدلالي ويؤثر

(*) أستاذ الدراسات العليا محافظة الإحساء السعودية.

على وظيفة ودور وآليات علم الأخلاق، وهذا يجعلنا نقف على علم أخلاق جديد يختلف شكلا ومضمونا ومنهجا عن علم الأخلاق القديم.

وعلم الأخلاق الجديد بدلا من أن يساهم في حل الإشكاليات الأخلاقية صار سببا في تعميق الكثير من الإشكاليات الأخلاقية التي طالت العلوم وبيئات البحث العلمي نتيجة اضطراب المفاهيم.

وهنا نتساءل عن حقيقة العلاقة المنهجية بين العلم والأخلاق وهل لها صور وأشكال مختلفة عن هذا التصور السائد مؤخرا، وهل هناك تصورات أخرى لدى الأنظمة المعرفية الأخرى.

2-تساؤلات البحث

1- ما هو المقصود من المفاهيم التالية التي تشكل عصب البحث: العقل، العلم، الأخلاق، المنهج؟

2- ما هي الأنظمة العلمية الأساسية وكيف بنت العلاقة المنهجية بين العلوم وبين العلم والأخلاق؟

3- ما هي الفروقات بين أسس هذه الأنظمة المعرفية؟

4- هل يمكن التوفيق بينها؟

3-أهمية البحث

لا يختلف أحد في أهمية حضور الأخلاق كضابطة للبحث العلمي، ولا تخفى التحديات الأخلاقية التي تواجه الإنسان المعاصر، تحديات أخلاقية في المجال الطبي كالتجارب على المرضى، وزراعة الأعضاء، وتغيير الجنس، والتحكم في الجينات، والإجهاض، وتحديات في المجال الاجتماعي والاقتصادي كتوزيع الثروات، وحقوق المستهلك، وتفكك الأسر، والزواج المثلي، وسرقة الشعوب الفقيرة، وتحديات الحفاظ على البيئة والطبيعة والحيوان، وتحديات علمية كحقوق النشر، واحتكار المعرفة، والتضليل الإعلامي، وحقوق التعليم، وتوظيف العلم والعلماء للمصالح التجارية والسياسية، وهيمنة الذكاء الصناعي، والجرائم الإلكترونية، وانتهاك خصوصية المستخدمين، والقائمة تطول، وهذا ما يدفعنا إلى إعادة النظر في العلم، والأخلاق، وفي العلاقة المنهجية بينهما، وفي العقل الذي سيقرر نوع العلاقة من أجل تعزيز الحضور الأخلاقي في البحث العلمي.

4-هدف البحث

يهدف البحث لفحص الروابط المنهجية والعقلية بين مفهومي الأخلاق والعلم، والتعرف على الفروقات المنهجية التي تؤدي إلى معالجات مختلفة، ونتائج متباينة.

5-المنهج

التحليلي، وهو تفكيك العناصر الأساسية للموضوعات المبحوثة وسيتم من خلال تحليل المفاهيم الأساسية وتحليل المنهجية.

والمقارن، وهو ملاحظة أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر، وستتم المقارنة بين المفاهيم وبين مفاصل الهيكلية المنهجية لدى المنظومات الثلاث.

المحور الأول: أهمية تحليل المفاهيم.

نريد أن نحلل أربعة مفاهيم أساسية اختلفت حولها الاتجاهات الفكرية عبر التاريخ، وهي: العلم، العقل، المنهج، الأخلاق، ومن يحاول أن يفهم مفردة العلم سيجد نفسه ملزما بمحاولة فهم المفردات الأخرى (العقل، المنهج، الأخلاق) إذ أنها دائما متلازمة، واستخدامها معا عادة ما يبرز لنا الموقف الفكري القابع خلفها.

فهذه المصطلحات قد تبدو لنا في لحظة ما أنها متغايرة تماما، وبأخرى أن بينهما تداخل يصعب فصله، وهذا الاختلاف يتجاوز كونه اختلافا لغويا عاديا ليصل إلى عمق التفكير الفلسفي، فكل نظام معرفي سيكون له تعريف ومضمون مختلف لنفس المفردة، بحيث إذا لم يتوجه الباحث لهذه الاختلاف سيقع في أخطاء كبيرة للفهم، ولذلك لا بد من تحديد المفاهيم بدقة كي لا نقع في الاشتباهات، ومنها ننطلق للتعرف على الأنظمة المعرفية المختلفة على أساس اختلاف التصورات.

تم اختيار هذه المنظومات الثلاث، الفلسفة المشائية وعلمي الأصول وفلسفة العلم الحديث، لعدة أسباب؛ أولا: سعة الانتشار من حيث المصنفات والعلماء المنتمين لها، وثانيا: اكتمال الرؤية المنهجية والأدوات المعرفية، وثالثا: أن التعرف على الاختلافات المنهجية يساهم في حوار الحضارات وتقدم المعرفة بدلا من صدام الحضارات.

أما الفلسفة المشائية فهي الفلسفة العربية التي ورثها المسلمون من اليونانيين وطوروها، وأعادوا بناء هيكلها اللغوي لتتوافق مع اللغة العربية، وبالتالي كان لهم نظامهم اللغوي الخاص، بحيث تختلف اصطلاحاتهم عن غيرهم، وفي كثير من الأحيان يلجؤون لوضع اصطلاحات حديثة أو تغيير للمعنى الاصطلاحي الدارج عند الجمهور، ويعتبر علم المنطق الصوري هو المدخل لها.

أما علمي الأصول أي علم أصول الدين وعلم أصول الفقه فهما علمين تم اختراعهما في الحقبة الإسلامية ولم يكن لهم سابق وجود قبل الإسلام، ويتميز هذين العلمين بأنهما علمين عقليين وفيهما الكثير من النقاشات الفلسفية، ويعتبران الأصل الذي تبنى عليه بقية

العلوم، وينتميان لمنظومة لغوية واحدة قد نشأت من اللغة العربية بشكل مباشر وليست منظومة مترجمة كالمشائية، ويعتبر علم آداب البحث العلم المنهجي لهما، والمدخل للعلوم.

أما العلم الحديث، فتارة ننظر إليه كعلم منفصل عن العلوم القديمة، وهذه النظرة هي الفلسفة العلمية الحديثة التي تفصل العلم عن الفلسفة، وتارة ننظر إليه امتداد للعلوم القديمة، وهذه النظرة الفلسفية العلمية القديمة، وبغض النظرة الفلسفية فلدينا اتجاه عام يتمثل في الانشغال بالعلوم الطبيعية الحديثة كتخصصات علمية قائمة بنفسها منفصلة عن التخصصات الفلسفية، ومحاولات التقنين للعلوم الطبيعية ظهرت تحت عنوان علم أساليب المنهج، ومن ثم اتسعت الدائرة للعلوم الإنسانية بصفتها علوم خاضعة للمنطق الاستقرائي.

ولذلك لا بد لنا من تحديد المفاهيم بدقة قبل استعمال أي نظام معرفي، لاختلاف المفاهيم والمضامين والاستخدامات، فمعنى الأخلاق، ومعنى العلم، ومعنى علم الأخلاق سيكون مختلفا بين هذه الأنظمة المعرفية، ومع ظهور علم الأخلاق الجديد القائم على التجربة، فقد حل محل علم الأخلاق المعياري وبهذا فقد دوره المعهود، ويعلق جيمس دافيسون وباول نيديليسكي على فقدان علم الأخلاق دوره بسبب تبعيته للمنهج العلمي التجريبي قائلين:

"لم يعد يدور علم الأخلاق حول اكتشاف كيف يجب أن نعيش؛ على الرغم من أنه لا يزال يتم تقديمه في الغالب على هذا النحو؛ وبدلا من ذلك يهتم الآن باستغلال المعرفة العلمية، والتكنولوجية من أجل تحقيق أهداف علمية تستند إلى أي توافق اجتماعي يمكن تبريره، فتطور علم الأخلاق إذا إلى مشروع هندسي متجذر في الأهداف التعسفية أخلاقيا، نظرا لأنه قد تم التخلي عن الصالح والسيء، والصحيح والخطأ الفعلي، فلا يوجد نهاية المطاف أساس يحتكم إليه بأي طريقة مبدئية"[1]

ويقولان: "علم الأخلاق قصة سعي وأمل يمتد لعدة قرون من الأفكار الواعدة، والاخفاقات الواقعية".[2]

ويضيفان: "وعلى الرغم من كل الخير الذي أحدثه العلم، فإنه من الواضح أنه لم يقدم أي شيء كحل لمشكلة الأخلاق؛ ولا أي طريقة لحل الخلاف الأخلاقي بأساليب تجريبية".[3]

---

[1] هنتر، جيمس ونيديليسكي بأول، العلم والأخلاق بحث في أسس الأخلاق، ترجمة عبد الرحمن البقمي، تعليق أحمد حسن، ط1، ص 203، دار وقف دلائل، الرياض، السعودية.

[2] نفسه ص204

[3] نفسه ص205

ويؤكدان على: "أن العدمية الأخلاقية متضمنة في علم الأخلاق الجديد فلا يوجد شيء جوهري يجعلها تقف ضد الدوافع المتجردة من الإنسانية المتواجدة في العقلانية الأداتية، ولا يجعلها تحارب استغلال الفقراء وتشويه البيئة، واضطهاد الأقليات و...، فعلم الأخلاق الجديد في حد ذاته لا يقدم أي موارد لتأييد أي نموذج أخلاقي أو مقاومة أي ظلم".[1]

وتقول يمنى الخولي في التصدير لترجمة كتاب أخلاقيات العلم لديفيد رزنيك: "فلسفة العلم نشأت كأبستمولوجيا، أي فلسفة معرفية خالصة، تجدُّ في قطع أي علاقة بينها، وبين فلسفة القيم، وتعتبر هذا معلمها المميز الذي تحرص عليه، وتفتخر به،.....، وهكذا اقتصرت فلسفة العلم على النظرة إلى العلم من الداخل، لتتمثل فقط في منهجه، ومنطقه، ولا شأن بأي مقولة تتجاوز الإطار الأبستمولوجي لنسق العلم، من قبيل الأخلاقيات، والمعياريات".[2]

ويحاول رزنيك مؤلف الكتاب أن يبحث عن مخرج للأزمة الأخلاقية التي تعصف بالعلم، فيرصد الانتهاكات الأخلاقية التي تجري باسم العلم، ويرصد شعورا متناميا بأهمية وجود أخلاقيا ت تحكم البحث العلمي، ولكن يرى أن تلك المحاولات لا ترقى للمستوى المطلوب، ولأجل ذلك هو يسعى لوضع ضوابط أخلاقية للعلم، ولكنه يتجنب أن يتبنى نظرية أخلاقية عامة، ويذهب مباشرة للتطبيقات الأخلاقية بحجة وجود حس مشترك عام لدى معظم النظريات يتفقون فيه على أهم الأخلاقيات.

ونجده يهاجم المؤسسات العلمية وبيئات البحث العلمي التي لا تريد الاعتراف بوجود الأخلاق بحجج واهية، أو اعترفت ببعض الوصايا الأخلاقية تحت غطاء أخلاقيات المهنة والتي ليس هدفها القيام بالواجب الأخلاقي كحفظ أمانة العلم بل الحفاظ على المكتسبات الخاصة بالمهنة كأهمية ثقة الناس بالعلماء، والحصول على الوظيفة الجيدة.

فنجده يقول: "أصبح من الواضح جليا أن بيئة البحث العلمي تلعب دورا في تشكيل الانحراف الخلقي".[3]

ويقول أيضا: "من الممكن أيضا أن نجد علم التربية يساهم في تشكيل سلوك لا أخلاقي، فكما أشرت سابقا، كثيرون من العلماء، يعتقدون أنهم ليسوا في حاجة إلى بذل محاولة جادة لتعليم أخلاقيات البحث العلمي، وإذا لم يتعلم الطلبة كيف يكونوا علماء خلوقين، فلا يدهشنا أن نجد

---

[1] نفسه ص215

[2] زرنيك، ديفيد، أخلاقيات العلم، 2005، ص 7-8، ترجمة عبد النور عبد المنعم، مراجعة يمنى الخولي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

[3] نفسه: ص 18

كثيرين منهم يسلكون طريقا لا أخلاقيا حين يشقون مسارهم المهني في العلم، علاوة على ذلك هناك ممارسات تربوية، وضغوط اكاديمية يمكن أن تتآمر معا لتشكيل السلوك المنحرف".[1]

ويقول أيضا: "وهكذا لا يمكن أن ننظر إلى الأخطاء الأخلاقية في العلم بوصفها شذوذات، طالما أنها نتيجة لعوامل تمارِس فعلها داخل البحث العلمي وداخل بيئة التعلم".[2]

ولذلك نجد الكثير من المعالجات الأخلاقية الحديثة تكون خاضعة للنظام المعرفي الحديث، وتستخدم مصطلحاته ونظامه اللغوي، وقلما يتم الانفتاح على أنظمة أخرى تنظر نظرة مختلفة للعلم والأخلاق، كالبحوث الأخلاقية المعاصرة مثل: التحكم في الجينات[3]، والإجهاض[4]، وتحديات الحفاظ على البيئة والطبيعة والحيوان[5]، وتحديات علمية كحقوق النشر[6]، وهيمنة الذكاء الصناعي[7]، والجرائم الإلكترونية[8]، وانتهاك خصوصية المستخدمين[9]، وإلخ.

---

(1) نفسه، ص19

(2) نفسه،ص19

(3) Ansah, E. O. (2022). Ethical Challenges and Controversies in the Practice and Advancement of Gene Therapy.

(4) Nugmanovna, M. A., & Kamariddinovna, K. A. (2021, January). Modern biotechnical problems of medicine and their solutions.

(5) Van der Burg, S., Bogaardt, M. J., & Wolfert, S. (2019). Ethics of smart farming: Current questions and directions for responsible innovation towards the future.

(6) Clemons, E., Schreieck, M., & Teilmann-Lock, S. (2022, January). The need to revise copyright law to reflect the changing costs and benefits of modern digital reuse of artistic creations. In Proceedings of the 55th Hawaii International Conference on System Sciences.

(7) Liebrenz, M., Schleifer, R., Buadze, A., Bhugra, D., & Smith, A. (2023). Generating scholarly content with ChatGPT: ethical challenges for medical publishing. *The Lancet Digital Health*, *5*(3), e105-e106.

(8) Ades, S., Herrera, D. A., Lahey, T., Thomas, A. A., Jasra, S., Barry, M.,... & Holmes, C. (2022). Cancer care in the wake of a cyberattack: How to prepare and what to expect. JCO Oncology Practice, 18(1), 23-34.

(9) Himeur, Y., Sohail, S. S., Bensaali, F., Amira, A., & Alazab, M. (2022). Latest trends of security and privacy in recommender systems: a comprehensive review and future perspectives. *Computers & Security*, 102746.

المحور الثانـي: تحليل المفاهيم الأربعة الأساسية.

1- مفهوم العلم.

1-1- العلم في الفلسفة المشائية.

وهذا الاتجاه يعرف العلم بأنه حصول صورة الشيء في الذهن[1]، فهم عندما يتحدثون عن العلم فهم يتحدثون عن الصور الذهنية، والصورة هي حقيقة الموجود الخارجي بعد أن يجرد من المادة، ويكون العلم صادقا إذا تطابقت الصورة مع الواقع، ويعتبر المنطق الأرسطي أو الصوري هو الأساس الذي يبني عليه هذا الاتجاه فلسفته.

وقد طرح أرسطو تصوره حول العلم في كتابه المنطق الذي شرحه ولخصه ابن رشد [2]، وقد نقح فكرة العلم بشكل أكبر وموسع ابن سينا في كتابه الشفاء[3] في باب البرهان من صناعات علم المنطق، وهذبه الخواجة الطوسي في كتابه تجريد المنطق الذي شرحه الحلي في كتابه الجوهر [4]النضيد في شرح التجريد، وغيرها من الكتب المنطقية التي تناولت العلم من وجهة نظر منطقية فلسفية.

وخلاصة هذا التصور لمفهوم العلم هو أن العلم تارة ننظر إليه بشكل عام فيكون العلم مطلقا بلا قيد، وتارة بشكل خاص مقيدا بموضوع معين، أما العلم المطلق فهو حضور صورة الشيء في الذهن، وهذه الصورة الحاضرة في الذهن تارة تكون ضرورية بديهية لا تحتاج إلى كسب، فيكون العلم هنا ضروري ابتدائي أولي، وتارة تكون الصورة مكتسبة إما بالحد أي التعريف وإما بالبرهان.

والحدود تعطينا علما تصوريا، والبراهين تعطينا علما تصديقيا، والحدود والبراهين إذا أردنا أن نبني بها دليلا يقينيا فلا بد أن نبدأ من التصورات والتصديقات الضرورية التي تعطي يقينا بنفسها، ولا تحتاج إلى كسب، ويقوم المناطقة هنا عادة بتصنيف للقضايا الضرورية التي لا تحتاج إلى برهان أو إلى واسطة في ثبوتها، فيذكرون المحسوسات مثل

---

(1) الجرجاني، علي بن محمد الشريف، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، ص 130، دار الفضيلة، القاهرة.

(2) ابن رشد، تلخيص منطق أرسطو كتاب البرهان، تحقيق جيرار جهامي، ص369- 452، دار الفكر اللبناني، بيروت

(3) ابن سينا، الشفاء، قسم المنطق، 5- البرهان، تحقيق د أبو العلا عفيفي، ص68-71، نشر وزارة التربية والتعليم، الطبعة الأميرية، 1956، القاهرة.

(4) الحلي، جمال الدين، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، تحقيق محسن بيدار، ص 326-336، انتشارات بيدار، قم، ايران.

الثلج أبيض، والمجربات التي هي حس مع قياس مثل النار تحرق الخشب، والمتواترات وهي أخبار لا يصح في مثلها المواطاة على الكذب مثل الصين بلاد كبيرة، والأوليات وهي مقدمات عقلية يقبل بها العقل دون معونة مثل الكل أكبر من الجزء وإلخ.

فوظيفة العلم هي تحويل القضايا من تصورات بسيطة إلى تصديقات وأداته في هذه المهمة هو البرهان الذي يقوم بإثبات المحمول للموضوع، لينتج يقينا يمكن الركون إليه.

والبرهان هو عبارة عن قياس مؤلف من يقينيات ينتج منها يقينا بالذات، وذلك لأن المنطق الأرسطي يرى أن الاستقراء والتمثيل لا ينتجا يقينا، ويرى أن أقسام القياس الأخرى غير البرهان لا تنتج يقينا، والتي هي الجدل، والخطابة، والشعر، السفسطة.

وللعلم مسائل أساسية يريد الجواب عنها وهي ثلاثة مطالب أساسية هي:

1- مطلب ما: ويطلب بها التصور وتنقسم إلى قسمين: ما الشارحة من خلال التعريف اللغوي كشرح معنى الاسم، وما الحقيقة من خلال التعريف العلمي الذي يبحث عن الماهية والحقيقة.

2- مطلب هل: ويطلب بها التصديق، وتنقسم إلى قسمين: هل البسيطة وهي التي تسأل عن وجود الشيء وتحققه مثل هل الحركة موجودة، وهل المركبة وهل التي تسأل عن وجود الشيء في غيره، مثل هل زيد يتحرك.

3- مطلب لم ويطلب بها العلة، وتنقسم إلى قسمين، فتارة يطلب بها على التصديق مثل لم كان الجسم محدثا؟، وتارة يطلب بها علة التصديق وعلة الوجود معا مثل لم يجذب المغناطيس الحديد؟

وأما المطالب الفرعية فكثيرة مثل أي وكم وكيف وأين ومتى ومن.

أما العلم الخاص فهو العلم الذي يبحث فيه عن جميع المسائل التي تعرض على موضوع واحد، وعلى هذا الأساس فسيكون لكل علم ثلاثة أركان: موضوع، ومبادئ ومسائل.

أما موضوع العلم فهو عينه موضوع القضية الذي تعرض عليه المحمولات التي يراد إثباتها بالبرهان، فموضوع العلم هو ما يبحث في هذا العلم عن عوارضه الذاتية، مثل العدد موضوع لعلم الحساب، فيبحث في علم الحساب عن لواحق العدد، وعوارضه الذاتية، وأما مبادئ العلم، فهي الأمور التي يبتنى عليها العلم من تصورات كالحدود والتعريفات، وتصديقات وهي القضايا التي تكون مقدمات يبتنى عليها قياسات العلم، وهذه المقدمات: إما أن تكون أولية، أي بينة بنفسها لا تحتاج إلى بيان ولا إلى واسطة

وتسمى الأصول المتعارفة وهي مبادئ على الإطلاق مثل (المقادير المساوية لشيء واحد متساوية)، وإما لا تكون أولية، وتكون غير بينة بنفسها فتحتاج إلى بيان وإلى واسطة في الإثبات، ولكن يجب التسليم بها ليبتني عليها العلم، وأما إثباتها فيتكفل به علم آخر، فهي ليست مبادئ على الإطلاق، بل مبادئ في العلم الذي يبتنى عليها، ومسائل في العلم الذي يثبتها، فإن سلم بها مع المسامحة سميت أصولا موضوعة، مثل (لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم) وإن سلم بها مع الاستنكار سميت مصادرات مثل (لنا أن نعمل بأي بعد وعلى كل نقطة شئنا دائرة).

وأما مسائل العلم، هي القضايا الخاصة بالعلم، والتي يشك في ثبوت المحمولات للموضوعات فيها، فيطلب البرهان لإثباتها، فيكون بذلك لكم علم مسائله الخاصة التي تعرض على موضوعه الخاص التي يطلب البرهان فيها من خلال العودة إلى المبادئ المطلقة أو المبادئ الخاصة.

ونصل هنا إلى نتيجة هي أن العلم عبارة عن نشاط عقلي نظري، ينظر بنظرة عقلية صورية مجردة من المادة، فيجعل من الإدراكات النظرية هي أساس المعرفة، والمعرفة تبدأ بمعرفة الوجود أو بمعرفة ما هو كائن وما هو غير كائن وأما الإدراكات العقلية العملية المتعلقة بمعرفة العمل بمعرفة ما ينبغي وما لا ينبغي فهي أقل درجة وتتبع المعرفة النظرية.

وقد جرت عادة الفلاسفة في تقسيم العلم أو الفلسفة إلى قسمين:

العلم النظري: وينقسم إلى علم رياضي، وطبيعي، وإلهي، والعلم العملي: وينقسم إلى أخلاق، وتدبير المنزل، والسياسة.

فعلى هذا الأساس الذي شيده أرسطو يكون علم الأخلاق في المنظومة الفلسفية أحد فروع العلم أو الحكمة العملية، فالعلم لا يساوي الفضيلة والواجب الأخلاقي، فعلم الفضيلة أحد فروع العلم، وليس كل العلم، فالعالم لا يشترط أن يكون فاضلا ومتخلقا ليحقق عنوان العالم، بخلاف سقراط الذي يساوي بين العلم والفضيلة، وأن العالم هو الفاضل المتخلق، ولا يمكن أن ينفصلا، ولكن سقراط لم يطرح منهجا علميا متكاملا يقوم على وحدة العلم والأخلاق، وهذا المنهج هو الذي سيعمل على بناءه علماء الأصول فيما بعد.

1-2- العلم في علمي الأصول.

وهذا الاتجاه يعرف العلم تعريفا لغويا وفق قانون اللغة العربية، فهم لا يعرفون العلم كنشاط عقلي نظري يتعلق بالصور الذهنية، بل يعرفونه بصفته نشاط قلبي يوجه المواقف

العقلية العملية، فالعلم هو إيمان ويقين القلب الراسخ بصدق الشيء وهو الاعتقاد المفضي إلى سكون النفس[1]، وإلا فهو ظن، فنقيض العلم في المنظومة الأصولية هو الظن لأن الظن لا يورث اليقين والسكون في النفس، فالعلم هو الإدراك الصحيح، وقد خصه بعضِهم بإدراك الجزئيات[2].

ففعل علم في اللغة العربية يعتبر من أفعال القلوب التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فالعلَم نشاط قلبي، والتعقل أحد صفات القلب جاء في القرآن (لهم قلوب يعقلون بها).

فالعقل ليس هو الذي يستحضر الصور الذهنية ويفكر بها ويستدل عليها ويحكم بصحتها كما تذهب الفلسفة بل هو الذي يدفع الإنسان إلى فعل الصواب ويمنعه من الوقوع في الخطأ، فالعقل ليس مجرد حاوية لجمع الصور الذهنية، ومحاكمتها بل العقل هو فكرة نظرية وموقف قلبي اعتقادي منصف تجاه حقانية الفكرة، وقرار حر بتنفيذ العمل الصائب، والعمل بإتقان وإحكام لما يقرره العقل من واجب عملي سلوكي.

لذلك يعرف المتكلمون[3]العلم بأنه الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ومن أهم مظاهره الإحكام والإتقان، وبأنه صفة لازمة للذات التي لها القدرة والحياة، وعلى هذا الأساس سيكون العلم عبارة عن ثلاثي لا يمكن تفكيكه وهو إيمان ونظر وعمل.

فالإيمان مبدأ أخلاقي، وصدق جازم يترك في النفس السكون والطمأنينة، والنظر هو إعمال العقل الذي يمنع الإنسان من الخطأ ويحمله الأمانة والمسؤولية، ويقوده إلى استكمال النفس.

والعمل هو العمل الصالح الذي يؤدي إلى كمال الإنسان، وفوزه، فالإيمان عمل، والنظر عمل، والعبادة عمل، والتعلم والتعليم عمل، وحسن المعاملة مع الناس عمل، وطلب الرزق عمل، وإعمار الأرض عمل والزراعة عمل، والصناعة عمل، وإلخ.

فالعالم بهذا المنظور ليس الذي تفرغ للعلم وحفظ المعلومات وألف الكتب، بل هو الذي حمل الأمانة وأداها، فهو بالضرورة متخلق بأخلاق حمل الأمانة والمسؤولية، لذلك نجد لديهم أن طلب العلم عبادة، وفريضة واجبة فيها خير الدنيا والآخرة فالعلم دين يدان

---

(1) البصري، أبي الحسين، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق محمد حميد الله، ج1، ص 10، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية 1964، دمشق، سوريا.

(2) الأنصاري، الحدود الأنيقة والتعاريف الدقيقة، تحقيق مازن المبارك، ص66، دار الفكر المعاصر، بيروت.

(3) معجم التعريفات: 130

به أمام الله، والعلماء هم ورثة الأنبياء، وحاملي الأمانة بعدهم، وحمل الأمانة هو الالتزام الأخلاقي بأخلاق العلم، الصدق والعدل وأداء أمانة العلم إلى مستحقيها وطالبيها.

وبهذا التصور للعلم لا تكون الأخلاق عبارة عن أحد فروع المعرفة كما في التصور الأرسطي، ولا تكون خارج نطاق العلم كما في التصور المادي، بل تكون السمة الأساسية للمعرفة الصادقة التي تقود الإنسان للكمال والنجاة، لذلك ستكون الأخلاق بذاتها هي المنهج العلمي الذي يحقق للإنسان حقيقة العلم لذلك نجدهم يناقشون مسألة المنهج تحت عنوان آداب البحث.

ولذلك نجد العلوم[1] لدى أصحاب هذا الاتجاه لم يتم تقسيمها وفق الموضوعات حسب هرمية الوجود كطريقة الفلسفة بل وفق الأهداف والغايات التي تحقق للإنسان غايته من الوجود وهي عبادة الله وخلافته على الأرض، فالعلوم عند هذا الاتجاه تتمايز بالغايات ولا تتمايز بالموضوعات كما لدى الفلسفة والعلوم الحديثة.

لذلك لا نجد لديهم تقسيما واحدا مستقرا بل نجد تقسيمات عدة للعلوم، ولكن كلها متوجهة في سياق واحد ولوجهة واحدة هي الله، وكل التقسيمات للعلوم هي لتحقيق أهدافا قريبة تخدم الهدف الكبير الذي من أجله خلق الله الإنسان وهو خلافته على الأرض.

فالعلوم لديهم تارة تنقسم إلى فقه أكبر وفقه أصغر، وتارة إلى علوم الدين وعلوم الدنيا، وتارة علوم الأديان وعلوم الأبدان، وتارة إلى علوم النقل والعقل.

وهذه التقسميات لم تقم على أساس الموضوع الخارجي أو على ذات جوهرية تحمل عليها الأعراض، فالدين ليس جوهرا وليس موضوعا خارجيا بل هو أمر اعتباري،

---

(1) النمري، يوسف بن عبد ابر،1414، جامع بيان العلم وفضله، ط1، ج1، 35، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام– السعودية.

أيضا: الأندلسي، ابن حزم، 1983، رسالة مراتب العلوم المطبوع ضمن موسوعة رسائل ابن حزم، ط1، ج4، ص78، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت–لبنان

أيضا: طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى،1405، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ج3، ص 73، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان

أيضا: العاملي، زين الدين، 1409، منية المريد، ط1، ص 365، تحقيق رضا المختاري، مؤسسة آل البيت، قم –ايران

أيضا: بن خلدون، عبد الرحمن 2004م مقدمة ابن خلدون ط1 تحقيق عبد الله درويش.، ص 171، دار يعرب دمشق – سوريا

ويطلب لأجل غاية وهي الوصول إلى الله، ويتم تقسيمه إلى فقه أكبر وأصغر على أسس اعتبارية تتعلق بالغايات وليس على أسس تكوينية طبيعية.

وهذه التقسيمات الاعتبارية لا تفصل بين العلوم فصلا دقيقا فعلم الفقه يدخل في ضمنه علم التفسير، وأصول الفقه، والحديث، وعلوم اللغة وإلخ.، وعلم التفسير بدوره لا يمكن أن ينفصل عن علوم القرآن، وعلوم الحديث، وعلوم اللغة، وكلها تدخل ضمن علوم الدين التي قد تتداخل مع العلوم الأخرى.

فعندما يصنفون العلوم إلى نقلية وعقلية، فهو تقسيم اعتباري أيضا فعلم أصول الدين يدخل تارة ضمن العلوم النقلية عند البعض، وضمن العلوم العقلية عند آخرين، وضمنهما معا عند فئة ثالثة.

وأما العلوم الدنيوية الأخرى وما ينضوي تحتها كعلوم الطب والطبيعية وكسب المعاش من زراعة وصناعة وتجارة، فكلها تدخل ضمن الهدف الأسمى للشريعة وهو إعمار الأرض وخلافة الله عليها، فهي علوم محمودة في ذاتها ومطلوبة ما دامت تسير ضمن الهدف السامي للإنسانية، ومذمومة إذا فقدت هويتها وفقدت غايتها الأساسية وتحولت إلى وسيلة لتحقيق المطامع والمصالح الأنانية.

فهذا الاتجاه في تعريف العلم لا يفصل بين العلم والأخلاق، ولا يفصل بين العلم والغاية الكبرى للإنسان التي هي الإيمان بالله وعبادته، وتحقيق خلافته على الأرض بخلاف الاتجاه الأول الذي جعل العلم صورا ذهنية عقلية فقط، وتحولت الأخلاق فيه إلى سلوك عقلي وبخلاف بعض الاتجاهات الحديثة التي جعلت العلم خصوص الإدراكات الحسية ونتيجة لذلك تحول البحث الأخلاقي من معياري إلى وصفي.

فالعلم وفق هذا التصور سيكون له معنى أوسع من العلم بالاصطلاح الفلسفي المشائي، وهو بحسب هذه المنظومة متساوق مع الأخلاق.

1-3- العلم في الفلسفة الحديثة.

وهنا سنلخص ونقرر ما ورد في موسوعة لالاند الفلسفية مع التدقيق على المصطلحات الفلسفية في اللغات الأوربية الحديثة، وعند الرجوع إلى مادة ساينس (science) [1] الفرنسية نجد المترجم يضع في قبالها (علْم) العربية، ويجعلها في قبال المرادف الألماني: (wissen, wissenschaft)، والإنجليزي: (science) والإيطالي (scienza).

---

[1] لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب: خليل أحمد خليل، 2001، ط2، ص1249، منشورات عويدات، بيروت، لبنان.

ويذكر لها خمسة معاني:

1. مرادف لمعنى (savoir) الفرنسية، وبالعودة إلى نفس المادة بالموسوعة[1] نجد أنها بمعنى الفعل: علم وعرِف، ويأتي كذلك بمعنى العلم، والمعرفة، وهو تارة اسم لحالة العقل الذي يعرفَ ويتعرَف على الموضوعات الخارجية، وتارة اسم للمعارف التي يتم تحصيلها عن طريق العقل، ويوازيها في:(Wissen) الألمانية، و(to now, knowing, knowledge) الإنجليزية، و(sapre) الإيطالية.
2. ما يوجه السلوك بنحو مناسب (توسع في المعنى وبإفراط قليل).
3. مهارة تقنية.
4. مجموعة معارف وأبحاث على درجة كافية من الوحدة والعمومية تقوم على الاستنتاج والموضوعية، وقد يدل على علم معين إذا حدد، وقد يدل على العلم المطلق إذا تجرد من التحديد.
5. في مقابل الآداب وفي مقابل الفلسفة بصفتها جزء من الآداب، ومن ثم يعلق لالاند بأن هذا التقابل الذي يفصل بين العلم والفلسفة يكرسه تنظيم الكليات في فرنسا، ومن ثم يعلق مستنكرا على هذا المعنى: "إن الفصل المستحيل، والمؤسف بين الآداب والعلوم لا يعرض مستقبل الفلسفة للخطر وحسب، بل يزيف أيضا تاريخها ويجعل ماضيها بلا معنى، حين يعزلها عن التنظيرات العلمية التي تجذرت فيها على الدوام".

ويرى لالاند أنه بحسب اصطلاح افلاطون وأرسطو وكانط فإن العلم والفلسفة متداخلة ولا يمكن الفصل بينهما، ولكن سبنسر وظف تعريف كانط ليفرق بين ثلاث أمور:

1- المعرفة العامية، وهي المعرفة غير الموحدة.
2- العلم، وهو المعرفة الموحدة جزئيا.
3- الفلسفة، وهي المعرفة الموحدة كليا.

ويستنكر لالاند على المعاصرين له الذين ذهبوا بعيدا في الفصل بين العلم والفلسفة، فلا يرون في العلم إلا منظومة ملاحظات تسمح بتصنيف الظواهر الطبيعية.[2]

أما مصطلح الفلسفة كما يذكر لالاند فهو: (philosophie) بالفرنسي و(philosophie) بالألماني و(philosophy) بالإنجليزي و(filosofia) بالإيطالي.

---

(1) نفسه

(2) نفسه،ص1253

وقد استخدم بعدة معاني[1] يتكئ بعضها على بعض ولا يوجد بينها تنافي، وهي:

1- المعرفة العقلانية، وهي العلم بالمعنى الأعم للكلمة، وتتضمن العلوم الأخلاقية والعلوم الطبيعية، وهذا المعنى هو الذي استخدم طويلا، وقد استخدمه ديكارت بنفس المعنى، ولا تزال الجامعات الألمانية تستخدمه بخلاف الجامعات الفرنسية وبعض الإنجليزية، فالدكتوراه في الفلسفة لقب علمي ولقب أدبي في الآن نفسه.

2- كل مجموعة دراسات أو اعتبارات تمثل درجة رفيعة من العمومية، وتنزع إلى رد كل نظام معرفي، أو كل المعرفة البشرية إلى عدد صغير من المبادئ الموجهة.

3- جملة الدراسات المتعلقة بالروح التي تتعارض مع الطبيعة وبذلك تنقسم إلى اتجاهين:

1- الفلسفة دراسة نقدية تقترب من الفن وتساهم في تقدم العلوم الطبيعية ولكنها لا تتقدم لأنها تبقى تدرس نفس المسائل، فهي تدرس أصل المعارف وأصول اليقين، وتعميق الحدود والمصطلحات.

2- الفلسفة دراسة قيمية ومعيارية، وتتكون من العلوم المعيارية الثلاثة الأساسية: الأخلاقيات، الجماليات، المنطق.

4- استعداد أخلاقي قوامه رؤية الأمور من فوق، والارتفاع فوق المصالح الفردية، ومن ثم القدرة على تحمل صدمات الحياة، وحوادثها بصفاء، كما نقول هناك فلسفة ترفعنا فوق الطموح والثروة.

5- مذهب أو نسق فلسفي، فنقول فلسفة ديكارت كما نقول مذهب ديكارت.

6- مجمل المذاهب الفلسفية في عصر أو بلد ما، فنقول الفلسفة اليونانية.

وفي الحاشية يقول (ر. برتيلو) إن التفريق الدقيق بين الفلسفة والعلوم الطبيعية الفيزيائية يرجع إلى نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر[2].

وينقل أحمد بدر[3] تعريفيين للعلم من قاموس ويبستر:

- "العلم هو المعرفة المنسقة (Systematized Knowledge) التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس وأصول ما تتم دراسته".
- "العلم هو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة، خصوصا ذلك الفرع المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض".

---

[1] نفسه،ص980

[2] نفسه، ص979

[3] بدر، أحمد، أصول البحث العلمي،1996، ص19، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

وأما قاموس أكسفورد[1] فيترجم (science) بمفردة العلم، ويعرفه: "بأنه دراسة ومعرفة حول العالم المادي، أو حول قوانين الطبيعة".

ويقول راسل: "مادة الأخلاق تباين مادة العلوم، لأنها محض مشاعر وانفعالات، وليست مدركات حسية، فالحكم الأخلاقي لا يقرر حقيقة واقعية".[2]

ويرى زكي نجيب محمود أن الأخلاق والقيم تقع خارج نطاق العلم والمعرفة فيقول: "كشف التحليل المنطقي للأحكام الدالة على قيم أنها ليست من المعرفة إطلاقا فضلا عن أن توصف بما يوصف به أدق أنواع المعرفة من يقين".[3]

وهذا التصور للعلم يجعله أضيق من التصور المشائي ومن التصور الأصولي، إذ تم حصر العلم في دائرة الماديات والطبيعيات، ومن ثم تجريده من المعايير والحقائق المطلقة، ومن الأخلاق والغايات الكبرى، لذلك هذا التصور للعلم يقطع الصلة بالأخلاق المعيارية ولذلك ستكون الغاية من العلم غاية مادية صرفة، وتقول منى توكل: "أن العالم في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره".[4]

وعليه ستكون وظائف العلم تصب في سياق طلب الرفاهية والمال، وطلب القوة والهيمنة، وستكون وظائفه: الاكتشاف والتفسير لقوانين الطبيعة والتنبؤ العلمي على وفقها، والضبط والسيطرة عليها.

وإلى هنا نستنتج أن حصر العلم بالمدركات الحسية يختص بالمدرسة الحسية، وليس محل اتفاق بين اتجاهات الفلسفة الغربية، فديكارت وكانط يوحدان بين العلم والأخلاق[5]، ولالاند يرفض فصل العلم عن الفلسفة والآداب، ولا تزال بعض الجامعات ترفض هذا الفصل، ولا يمكن قبوله باعتباره أمرا مفروضا ما لم يقدم مبررات أقوى، لأن هذا الفصل لا يستقيم لغويا، ويحرف مفهوم الفلسفة والعلم، ويزور تاريخهما، ففكرة العلم في العصر الحديث لا تزال مثقلة بفكرة العلم الأرسطية، فالتعريف الرابع الذي ارتضاه لالاند في مقابل الخامس الذي رفضه، يستمد فكرته من الإرث الأرسطي، وهذا التصور

---

(1) قاموس أكسفورد الحديث، الطبعة الخامسة، 2006، ص 664

(2) قنصوه، صلاح، القيمة في الفكر المعاصر، 1986، ص19، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

(3) محمود، زكي نجيب، نحو فلسفة علمية، 2022، ص317، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة.

(4) توكل السيد، منى، أخلاقيات البحث العلمي، ص 4، جامعة الزلفي السعودية.

(5) لالاند ص1249 و 980

الأرسطي للعلم هو الذي كان مهيمنا على الفكر المسيحي في العصر الوسيط وفي عصر النهضة الأوربي، وكذلك على الفلاسفة المشائين المسلمين كابن سينا وابن رشد.

2-مفهوم العقل

2-1- الفلسفة المشائية.

عرف المشائيون العقل [1] بأنه جوهر بسيط مفارق للمادة، ومدرك للأشياء بحقائقها، فمعنى كلامهم معتمد على معرفة نظريتهم في الجوهر والعرض والتي يدرسونها ضمن مفهوم المقولات العقلية، فالجوهر هو الذات أي الموجود لا في موضوع، أي هو الموضوع الخارجي الذاتي، ويقابله العرض وهو الموجود في موضوع، أما الجوهر حسب النظرية السائدة لديهم فهو ينقسم إلى خمسة أقسام هي المادة والصورة والجسم والنفس والعقل.

أما المادة فهو الوجود الذي يمكن الإشارة إليه وهو المحل الذي يحمل الصورة فالمادة بمثابة مادة الخشب للسرير، وأما الصورة فهي الحقيقة التي تعطي المادة شكلا وهي التي تحل في المادة، وهي بمثابة الصورة السريرية للسرير، وأما الجسم فهو الجوهر الذي له أبعاد ثلاثة ويتكون من اتحاد المادة بالصورة، وأما النفس فهي الجوهر المتعلق بالمادة ويتصرف فيها بالمباشرة، وأما العقل فهو الجوهر البسيط المجرد من المادة، وقوة تفعل بغير آلة جسمانية، ويتصرف في المادة بلا مباشرة.

فالعقل يعلم ويدرك عندما تحضر لديه الصور الذهنية المجردة، فيتحد بها، ولكي يدرك الحقائق فلا بد من تقشيرها من المادة لكي تكون مجردة مثله، وتتحد معه، فالعلم هو عملية اتحاد بين العقل والعاقل والمعقول.

فالعقول حسب التصور الفلسفي المشائي[2] كائنات كاملة مجردة عن المادة، وهي الواسطة بين الواجب الصانع وبين الخلق، فالصادر الأول من الخالق هو العقل الأول وهو العالم الأول، ومن العقل الأول صدر العقل الثاني، فالعقل الأول محيط بالثاني،

---

[1] الكندي، الحدود والرسوم، تحقيق عبد الأمير الأعسم مطبوع ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ط2، ص 190، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

راجع أيضا: الجرجاني مصدر سابق ص 127-128

وراجع أيضا: الفارابي، أبو نصر، آراء أهل المدينة الفاضلة، تقديم وتعليق د ألبير نصري، دار المشرق، لبنان

[2] آراء أهل المدينة الفاضلة

والثاني حاضر في الأول متحد به، فالعقل الأول علة للعقل الثاني، والعقل الثاني علة للعقل الثالث، وقد اختلفوا في عدد العقول الطولية ويرى مشهور المشائين أنها عشرة، وكذلك اختلفوا في المرتبة الواحدة هل توجد عقول عرضية أم لا.

وبعض الفلاسفة يرى أن العقول المجردة هي الملائكة باصطلاح الشريعة، فالملائكة هم الذين يدبر الله الكون من خلالهم.

وهذه العقول المجردة عن المادة تتميز بصفات وأخلاق عالية مترفعة عن المادة وسفاسف الأمور، وهي المرتبة التي فوق الإنسان ويجب على الإنسان أن يصل إليها من خلال التشبه بالعقول الكاملة والتخلق بأخلاقها.

فالنفس هي التي تتصرف بالمادة بشكل مباشر، ولكن إذا كان الإنسان منساقا وراء شهواته فتنقلب الصورة، فتتحكم المادة في النفس، وهذه صورة الحيوانات، ولكن إذا قويت النفس وانتصرت على الجسد وتحكمت فيه صارت شبيهة بالعقول (الملائكة) فهي تتعالى عن الشهوات والماديات، وتفكر بطريقة عقلية نظرية مجردة دون الاستعانة بالحسيات، وأما النفوس الضعيفة فهي التي تغرق في الحسيات وتعجز عن التفكير بتجرد لذلك يقدم الفلاسفة العقل النظري المجرد من المادة على العقل العملي المرتبط بالمادة، فالتعقل عند الفلاسفة هو الترفع عن الحسيات والماديات، وهو أيضا التخلق بأخلاق العقول الكاملة.

فالأخلاق لا يمكن أن تنفصل عن التعقل بمعنى الترفع عن الماديات، والتشبه بالعقول، ويربط أرسطو الأخلاق بالسعادة، ويربط السعادة بالحكمة والعقلانية، فالحكمة تدفع الإنسان للترفع عن الماديات، فالحكيم لا يحزن على ما فاته، لأنه لم يرهن نفسه بالماديات فترفع عنها.

2-2- العقل في علمي الأصول.

وهو مأخوذ من معناه اللغوي[1]، والعقل هو المنع والحجر والأسر، والعقل هو ما عقلك أي منعك من الخطأ والقبيح، أو حبسك عن ذميم الفعل والقول، أو منع صاحبه من العدول عن سواء السبيل[2] لذلك العقل[3] [4] لديهم إدراك العلوم الضرورية وهو مدار

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، ص 581، دار الحديث، القاهرة.

[2] الأنصاري، الحدود الأنيقة (م،س) ص 67

[3] بن عقيل، أبي الوفاء، الواضح في أصول الفقه، تحقيق عبد الله التركي، ص 22، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

[4] معجم مصطلحات أصول الفقه، ص 77، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر.

التكليف، فالعقل هو صفة التمييز بين الصواب والخطأ، متى ما تحققت صار الإنسان مكلفا، وإذا ارتفعت هذه الصفة ارتفع التكليف، فالمجنون والطفل وما في حكمهم غير مكلفين، وهذه الصفة هي القدرة على التمييز بين الخير والشر، وهي التي تدفع الإنسان لأداء الحقوق والواجبات، وتردعه عن الرذائل والمقبحات.

وهنا يتداخل العقل مع الفطرة والضمير، فالإنسان العاقل هو الذي يبحث عن الحقيقة ويبحث عن الأفضل، ويدفعه للبحث عن النجاة والرضوان، وعبادة الرحمن واكتساب الجنان.

فالعقل لدى أصحاب هذا الاتجاه مرتبط بالإيمان والأخلاق، ومرتبط بالسلوك العملي القائم على موازيين أخلاقية، وهو أقرب إلى العقل العملي باصطلاح الفلاسفة الذين يتمسكون بالنظري.

وقلنا أقرب للعقل العملي لأن هذا التقسيم مختص بالفلاسفة، وعند إطلاق العقل في علمي الأصول لا يتبادر الذهن إلى خصوص العقل العملي بل إلى العلم البديهي الضروري والميزان الأخلاقي الحاكم على العملي والنظري، وهذا لا ينسجم وفق النظام الفلسفي الذي يجعل الأخلاق تابعة للعقل العملي التابع للنظري، بينما العقل تابع للأخلاق في علمي الأصول، وهنا لن يؤدي المصطلح الدور المطلوب منه في خارج سياقه الفلسفي، وهذا من الاختلافات المهمة بين المدرستين التي تشتبه على كثيرين.

فالعقل عندهم ميزان أخلاقي قبل كل شيء، يمنع الإنسان من المقبحات، فالعاقل هو الملتزم بالحق والصدق، وأداء الحقوق، فالإنسان العاقل يحقق إنسانيته بالأخلاق، وليس بالعلوم النظرية كما ترى الفلسفة القديمة، وليس بالعلوم الطبيعية كما ترى الفلسفة الحديثة كما سيأتي.

2-3- في العلم الحديث.

قد ارتبط مفهوم العقل والعقلانية بالبحوث الحسية التجريبية، والعلوم الطبيعية الدقيقة، وصار العقل[1] مرتبطا بالنظام السببي الحسي القائم على الخبرة الحسية الذي يدور مدار الأثر والمؤثر، وليس العلة بالمعنى الفلسفي التي تدل على عقل محيط بالمعلول ومتحد به، وستكون أحكام هذا العقل حسية جزئية وليست كلية ولا ضرورية ولا مطلقة خلافا للفلسفة المشائية.

فالعقل بالفرنسية (raison) وبالإنجليزية (reason)، ويأتي بمعنى السبب أو ملكة الاستدلال، ومن أهم الاستعمالات هو المعرفة الطبيعية القائمة على تسلسل الحقائق وقد أقرت الجمعية الملكية البريطانية هذا المعنى[2] بخلاف الاستخدام الكانطي، والفلسفي القديم.

---

[1] هوندريتس، 2003، دليل أكسفود للفلسفة، ترجمة نجيب الحصادي، ص 584-593، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا.

[2] موسوعة لالاند، ص 1159-1160

وصار العقل ينظر إليه كقانون موجود في الطبيعة، وليس سابقا على الطبيعة، فهو صفة في الطبيعة، يتم اكتشافها بالملاحظة والتجربة، ودوره الكشف والوصف والملاحظة، وليس ذاتا جوهرية كما يقول الفلاسفة، وليس صفة للنفس يميز بها بين الحق والباطل والخير والشر، كما يرى الأصوليون، وبالتالي فالعقل في تصورهم يجرب ويلاحظ الواقع، ويكتشف الأسباب، ولا يملك معيارا في مجال العمل والأخلاق للحق والباطل وللخير والشر، لأن العقل يدرس الأمور التكوينية والطبيعية، لا الاعتبارية ولذلك ارتبط العقل بالمنفعة وتحقيق رغبات الذات الواقعية.

والخلاصة: الفلاسفة المشائين يعرفون العقل بأنه ذات، أما القائلين بأنه صفة فينقسمون إلى قسمين: الأول صفة للروح وهو ما يذهب إليه الأصوليون، والثاني: صفة للجسد، وهو ما تذهب إليه بعض المدارس الفلسفية الحديثة.

3-مفهوم الأخلاق

3-1- الفلسفة المشائية.

الفلاسفة المشاؤون قد جعلوا الأخلاق فرعا من العلم العملي، ولكنهم جعلوا مبادئ علم الأخلاق متفرعة من مبادئ علم النفس الذي يدرس قوى النفس (الغضب، الشهوة، الناطقة) وهو فرع من العلم الطبيعي، وعرفوا الخلق بأنه: "حال أو هيئة للنفس داعية إلى أفعالها من غير فكر ولا روية" [1] [2].

وتكون وظيفة علم الأخلاق تهذيب النفس، لتحصيل السعادة، والقاعدة الأساسية لديهم قانون الوسط الذهبي الذي يرى أن كل فضيلة لها طرفين إفراط وتفريط، فالشجاعة فضيلة وعند الإفراط تتحول إلى التهور وهو رذيلة، وعند التفريط تتحول إلى جبن وهو رذيلة، وطابع هذا العلم طابع عقلي يتوغل في دراسة قوى النفس، ولا يعطي المبادئ الدينية اهتماما ويرى أن أصل الفضائل أربع هي الحكمة والعفة والشجاعة والعدالة، فقوة الغضب فضيلتها الشجاعة، وقوة الشهوة فضيلتها العفة، وقوة النطق فضيلتها الحكمة، واجتماع القوى فضيلتها العدالة.

فالأحكام الأخلاقية هي الأحكام التدبيرية، وعندما يطبقها الفرد على نفسه ويهذبها ويدبر أمرها ينتج علم الأخلاق، وعند تطبيقها على الأسرة يعطينا علم تدبير الأسرة،

---

[1] الجرجاني ص 89

[2] الرازي، مسكويه، تهذيب الأخلاق، 1425، ص 51، انتشارات بيدار، قم، إيران.

وعند تطبيقها على الدولة يعطينا علم السياسية، فعلم السياسة هو علم الأخلاق عندما يتسع، فسياسة النفس صورة مصغرة من سياسة الدولة.

3-2- علمي الأصول

وهذا الاتجاه يرى علم الأخلاق علما فطريا، وأن مكارم الأخلاق مزروعة في النفوس، لذلك وظيفة هذا العلم التذكير والتنبيه، لذلك هو لا يبحث عن نظريات عقلية لتحديد الفضائل كنظرية الوسط، ولذلك نجد كتب علم الأخلاق لديهم تتخذ طابعا وعظيا أو أدبيا، يستعرضون فيه الآيات والروايات، والأمثال والحكم، والمواعظ ولا يتخذ الطابع الاستدلالي.

ويعرفها الماوردي: "الأخلاق غرائز كامنة تظهر بالاختبار، وتقهر بالاضطرار، وللنفس أخلاق تحدث عنها بالطبع، ولها أفعال تصدر عنها بالإرادة، فهما ضربان لا تنفك النفس عنهما: أخلاق الذات، وأفعال الإرادة"[1].

وهذا الاتجاه يركز على فكرة الإرادة والاختيار بصفتها فكرة بديهية؛ عليها تقوم فكرة التكليف والحساب والعقاب، ولولا الاختيار لبطل التكليف، وأما الحديث عن النفس فيكون متوجها إلى تنقية الباطن بشكل بديهي وفطري، بخلاف المشائي الذي يتحدث عن قوى النفس الطبيعة وكيفية تهذيبها باستخدام قانون الوسط الذهبي وهي نظرية تقوم على الوسط الحسابي.

والقاعدة الأساسية التي ينطلقون منها لبناء المفاهيم الأخلاقية هي قاعدة المعارف الضرورية المشتركة بين الناس كما يسميها الأشاعرة أو قاعدة الحسن والقبح العقليين كما يسميها المعتزلة، وتعتبر قيمة العدل هي أساس القيم الأخلاقية في هذا التصور.

3-3- العلم الحديث:

جرت التقاليد العلمية الغربية في تناول الأخلاق ضمن ثلاث مصطلحات هي:

3-3-1- الإتيقيا:

ETHIQUE)) بالفرنسية، (Ethica) اللاتينية، (ايتيقي) بالإغريقية، (Ethik) ألماني، (Ethics) إنجليزي، (etica) إيطالي.

يرى لالاند[2] أنه قد جرى تطبيق مصطلح الإتيقيا على علم الأخلاق وعلى الأخلاق في كل أشكالها، بحيث تستخدم نفس الكلمة لعلم الأخلاق تارة وللأخلاق نفسها تارة

---

[1] الماوردي، علي بن محمد، تسهيل النظر وتعجيل الظفر،1987، تحقيق: رضوان السيد، ص 101، دار العلوم العربية، لبنان.

[2] لالاند:370

أخرى، وبالتالي فهي ليست مرادف دقيق لكلمة أخلاق في العربية فكلمة أخلاق عندما تطلق تشير للسلوك أو المبادئ الأخلاقية ولا تشير لعلم الأخلاق ولذلك نجد الكثير من الفلاسفة خاصة الألمان ككانط وهيجل يحاولون التفرقة بين الأخلاق وعلم الأخلاق وهذه التفرقة واضحة في الثقافة العربية مما تجعل القارئ العربي يستغرب من محاولات التفرقة بينهما.

ويعرف الإتيقيا: علم موضوعه الحكم التقويمي القائم على التمييز بين الخير والشر[1]، ويضيف لالاند أن هناك ثمة ثلاثة مفاهيم مرتبطة بهذا المعنى:

1- الأخلاق، أي مجمل التعاليم المسلم بها في عصره وفي مجتمع محددين، والمجهود المبذول في سبيل الامتثال لهذه التعاليم.

2- العلم العملي، وموضوعه سلوك الناس بصرف النظر عن الأحكام التقويمية التي يطلقها الناس على هذا السلوك، ويضيف لالاند ونقترح أن يسمى هذا إيثولوجيا (Ethologie) أو إيثنوغراقيا (Ethinographie).

3- العلم الذي يتخذ موضوعا له مباشرا الأحكام التقويمية على الأعمال الموسومة بأنها حسنة أو قبيحة، وهذا ما نقترح أن يسمى علم الأخلاق (ETHIQUE).

واقتراح لالاند في التفرقة بين علم الأخلاق الوصفي (Ethologie) وعلم الأخلاق المعياري (Ethique)، تفرقة دقيقة ومهمة جدا وتحل إشكالية كبيرة في الخلط بين هذين المضمارين، التي هي من أهم مشاكل العصر الأخلاقية، ومع ذلك لا يوجد هناك اتفاق أكاديمي للعمل باقتراحات لالاند رغم صلاحيتها.

فهذا المصطلح يدل على المعرفة المعيارية للخير والشر، ولكنه انزاح إلى المعرفة الوصفية، وهذا الانزياح لا يزال جدليا وغير متفق عليه عند الجميع.

3-3-2- المورال:

(Moral) فرنسي، (Moralisch, Ethisch, Sittlich) ألماني، (Moral, Ethical, Mental) إنجليزي، (Moral) إيطالي.

ويقول لالاند عن هذا المصطلح[2]: "يمثل هذا المصطلح أرفع درجات الخلط بين الاستنتاجي، والتقويمي، وبين الحكم الواقعي، والحكم القيمي، لذا كل حجة وكل صيغة تلعب فيها هذه المصطلحات دورا مهما، يجب أن تخضع لنقد متأن".

فهذه الفوضى في النظريات قد طالت النظام اللغوي، وهنا مثال واضح لتداخل الحقل الأخلاقي بالحقل اللغوي، ويذكر لالاند لهذا المصطلح المعاني التالية كصفة(**adj**):

---

(1) نفسه.

(2) لالاند: 838

1-ما يتعلق إما بالآداب وإما بالقواعد السلوكية، المسلم بها في عصر معين وفي مجتمع معين، وبهذا المعنى يطلق (واقع أخلاقي) على مجموعة من الآداب والأحكام على الآداب التي يمكنها أن تكون موضوع مشاهدة، وملاحظة.

2-ما يتعلق بالدرس الفلسفي للخير والشر.

3-مقابل غير أخلاقي، حميد، مطابق للأخلاقية.

4- (مقابل منطقي أو عقلي، وأحيانا مقابل ميتافيزيقي)، ما يتعلق بالفعل والشعور.

5- مقابل (مادي، طبيعي)، متعلق بالروح، وليس بالجسد، أو بأشياء مادية أخرى، العلوم الأخلاقية، شخص أخلاقي/ معنوي.

ويذكر معاني أخرى لهذا المصطلح بصفته موضوع واسم مذكر :

1-جملة ظواهر الحياة الفكرية، مقابل حياة الجسد.

2- حالة عاطفية، مستوى ذهني، معنى مألوف (المعنوية جيدة، رفع المعنوية).

ويذكر كذلك معاني له بصفته موضوع واسم مؤنث:

1- (أخلاقية واحدة) مجموعة من القواعد السلوكية المقبولة في عصر أو من قبل جماعة بشرية (أخلاقية صارمة، أخلاقية ذميمة، أخلاقية متراخية)، لكل شعب أخلاقيته، التي تتحدد بالشروط والظروف التي يعيش فيها.

2- (الأخلاق، الأخلاقية) مجموعة القواعد السلوكية المعتبرة الصالحة بلا شرط.

3-نظرية عقلية للخير والشر، علم الأخلاق (Ethique)، وتتضمن الكلمة دوما أن النظرية المقصودة ترمي إلى عواقب معيارية.

4-مسلك مطابق للأخلاق، فعندما يحكى عن تقدم الحياة الأخلاقية فالمقصود تحقيق حياة أكثر إنسانية وليس تقدم الأفكار الأخلاقية.

من خلال استعراض المصطلحين السابقين نكتشف وجود اتجاهين أساسيين في تعريف علم الأخلاق في الفلسفة الغربية قسم يتجه نحو الأخلاق الوصفية وقسم يتجه نحو الأخلاق المعيارية المطلقة.

3-3-3- الدينتولوجيا

وهي علم الأخلاقيات المهنية.

(Deontologie) فرنسي، (Deonologie, Pfltichtenleehre) ألماني، (deontology) إنجليزي، (Deontologia) إيطالي.

ويذكر لالاند[1] أن هذا مصطلح ابتكره بنتام، ويقصد به علم الواجبات، ولا تنطبق على علم الواجب بالمعنى الكانطي، بل الواجب الذي يحمل معه فكرة الدرس التجريبي

---

[1] لالاند: 261

لمختلف الواجبات، وتستعمل في الفرنسية بوجه خاص في علم واجبات الطبيب المهنية.

وذلك أن واجبات كانط مطلقة وبلا قيد وترفض الارتباط بالتجربة، أما واجبات بنتام فهي واجبات تستمد شرعيتها من القانون والميثاق والتجربة.

ويعرفها مصطفى حسيبة[1] :

"كلمة أخلاقيات (Deontologie) تعني: وثيقة تحدد المعايير الأخلاقية والسلوكية المهنية المطلوب أن يتبعها أفراد جمعية مهنية، وتعرف بأنها بيان المعايير المثالية لمهنة من المهن، تتبناه جماعة مهنية أو مؤسسة لتوجيه أعضائها لتحمل مسؤولياتهم المهنية، ولكل مهنة أخلاقيات وآداب عامة حددتها القوانين واللوائح الخاصة بها، ويقصد بآداب وأخلاقيات المهنة مجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة، بحيث تكون مراعاتها محافظة على المهنة وشرفها".

ويفرق بينها وبين الأخلاق بأن الدينتولوجيا مسؤولية قانونية تتحد بالتشريعات القانونية، ومقصورة على العلاقة مع الآخرين كما يرسمها القانون الذي ترسمه السلطة الاجتماعية وتنفذه سلطة خارجية من قضاة ورجال أمن أما الأخلاق فهي مسؤولية ذاتية أمام الله وأمام الضمير وأمام الآخرين وبالتالي فهي أوسع نطاقا، ولا يمكن لأحدهما أن تلغي الأخرى أو تحل محلها، بل يجب أن تكون العلاقة تكاملية، فلا الأخلاق بديل عن القانون ولا القانون بديل عن الأخلاق.

ويختم كلامه بأن الميثاق الأخلاقي لأي مهنة يضم القواعد المرشدة لممارسة مهنة ما للارتقاء بمثالياتها وتدعيم رسالتها.

ويجب أن يتميز الميثاق الأخلاقي للمهنة بـ: الاختصار، السهولة، الوضوح، معقولة، مقبولة عمليا، شاملة، إيجابية.

وبعد أن نتجاوز أزمة الاصطلاح سنجد أنفسنا أمام ثلاثة حقول معرفية هي الأخلاق المعيارية، والأخلاق الوصفية، والأخلاق القانونية، وفي الواقع نحن بحاجة إلى الثلاثة، ولا يمكن التضحية بواحد منها لأجل الآخر، فالأخلاق الوصفية لها أهميتها ولكنها لا يمكن أن تلغي وتبطل الأخلاق الفطرية المعيارية، فالذي لا يؤمن بمعرفة سابقة على التجربة لن يعترف بالمعايير الفطرية المطلقة وسيراها مجرد عادات اجتماعية أو عقد نفسية يمكن تجاوزها من دون عذاب للضمير، ولن يردعه رادع إلا القانون، وبالتالي

---

[1] حسيبة، مصطفى، المعجم الفلسفي، 2009، ص 41، دار أسامة، عمان، الأردن.

فالأخلاق القانونية المشروطة هي ترجمة للأخلاق الفطرية المعيارية المطلقة، فمن أنكرها نظريا أضطر للالتزام بها عمليا.

4- مفهوم المنهج

4-1- المشائية.

لم يقم الفلاسفة اليونان بالتنظير لفكرة المنهج، ولكن هذا لا يعني أنه لم يكن لديهم منهجا علميا يسيرون عليه، فقد كان المنطق الصوري هو منهجهم الذي قد تميزوا به، بمعنى أنهم قد اكتفوا بالمنطق الصوري كمنهج عام دون التنظير لفكرة المناهج الخاصة بحيث يكون لكل علم منهجه الخاص، فلم يضعوا منهجا خاصا بعلوم اللغة أو منهجا خاصا برواية التاريخ، أو منهجا خاصا بعلوم الطبيعة كما فعل الأصوليون أو الطبيعيون، وينقل لالاند أن أرسطو استعمل كلمة ميثود للدلالة على البحث[1] .

4-2- علمي الأصول.

المنهج في اللغة العربية هو الطريق الواضح البين، وتعتبر هذه المفردة من الكلمات التي كثر استخدامها للتعبير عن الطريقة السليمة في الاستدلال، أو الطريقة السليمة للوصول إلى الغاية، لذلك نجد الكثير من الكتب العربية التراثية تحمل عنوان منهج أو منهاج، مثل نهج البلاغة للرضي، ومنهاج البراعة للراوندي، ومناهج اليقين للحلي، ومنهاج الأدلة لابن رشد، ومناهج الفكر ومناهج العبر للوطواط، وهو كتاب في علم الحيوان، ومنهاج الطلاب في الطب لابن هندو، وقد ذكر ابن حاجي في كتابه كشف الظنون [2]عن أسامي الكتب والفنون أكثر من 80 كتاب يحمل مفردة منهج ومشتقاتها، وطبعا لعلم أصول الفقه حصة الأسد في استعمال هذه الكلمة مثل كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج للباجي، وكتاب المنهاج في أصول الفقه للبيضاوي، وإلخ.

وذلك أن علم أصول الفقه يستخدم عدة طرق في الاستدلال فمرة يستخدم المنهج النقلي التوثيقي التاريخي ومرة المنهج العقلي العملي، ومرة العقلي النظري، ومرة العقلي الواقعي التطبيقي، ومرة العقلي اللغوي، ونجد البهائي[3] يستخدم كلمة منهج بمعنى طريقة الاستدلال بدقة واحترافية، حيث نجده يقسم الكتاب إلى مناهج، وكل منهج يضم مجموعة من طرق الاستدلال المتشابهة.

---

[1] لالاند ص 803

[2] ابن حاجي، كشف الظنون، ص 1870-1883، دار إحياء التراث، بيروت

[3] البهائي، زبدة الأصول، تحقيق علي جبار، دار البشير، قم، إيران.

وفكرة المنهج كما تبلورت لدى علماء الأصول فكرة معيارية، تستمد مضامينها من المضامين الأخلاقية فالمنهج الواضح هو الذي يقوم على الصدق، ويوصل إلى الهدف الصحيح، والمنهاج قرين الشريعة في القرآن، فالمنهج عندهم هو علم الأدلة بشكل عام وأدلة الفقه بشكل خاص.

4-3- العلم الحديث.

وأما في التقاليد العلمية الغربية فالكلمة القريبة من هذا المعنى هي كلمة (method) لذلك نجد الكثير من المترجمين يضعها في قبالها، وبعض المترجمين يضعها قبال كلمة برجرام الفرنسية (programme) أو كيركليم الإنجليزية (curriculum) والتي تعني الكتاب المدرسي أو المنهج الدراسي، وأما كلمة (method) فيترجمها إلى الطريقة كما في المعجم الفلسفي لجميل صليبا[1].

وأما المعجم الفلسفي[2] لمجمع اللغة العربية فيترجم منهج: method

ويذكر لها معنيين:

1-بوجه عام وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة.

2-المنهج العلمي (method scientifqeu) خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية او حسية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها.

قد قام مترجم موسوعة لالاند[3] بترجمة (method) إلى منهج وطريقة.

وذكرت الموسوعة ثلاث معان هي:

1-مجهود لبلوغ غاية وله معنيان، وكلا المعنيين يتضمن تصورا فكريا مسبقا للخطة الواجب اتباعها:

1-طريق نصل من خلالها وبها إلى نتيجة معينة، والمنهج هنا يطلق على فعل ترتيب وتنظيم الأفكار حول موضوع واحد سواء تم على وفق قواعد مقررة أو وفق السليقة العقلية.

2-برنامج ينظم مسبقا سلسلة عمليات ينبغي إكمالها، وتدل على بعض الأخطاء الواجب تجنبها بغية بلوغ نتيجة معينة.

2-نسق تصنيفي في خصوص علم النبات ويقال منهج طبيعي للتصنيف الطبيعي، وأوغست كونت يستخدم هذا المصطلح كثيرا.

---

[1] صليبيا، جميل، المعجم الفلسفي،1982، ج2، ص 21 وص 435، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

[2] مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، ص195، القاهرة، 1403-01983

[3] لالاند: 803

3-طريقة تقنية للحساب أو التجريب.

وأما دليل إكسفورد للفلسفة[1] فيرى أن المنهج هو علم الدراسة الفلسفية للمنهج العلمي، ويرى أن هناك ثلاث بدائل مرشحة لأن تكون هي المنهج:

1- القائمة على الملاحظة والتجريب.

2- المعيارية: القواعد الأخلاقية.

3-العرفية: النفعية والملائمة.

ومن ثم ينتصر دليل أكسفورد للوصفية بصفتها المنهج الأساسي، ويرجع العرفية والمعيارية إلى الوصفية، بحيث يتفرعان منها ولا يكونان في عرضها.

والأفضل أن يقال أن المعيارية هي الأساس، والوصفية والعرفية تبع لها، ومنها يستمدان الصلاحية، لأنه من دون معايير أخلاقية كالصدق والعدل والأمانة لا يمكن الركون لهما، ولا الاطمئنان لنتائجهما.

ونقطة الاختلاف بين التصورين أن الأصوليين يقصدون بالمنهج الأخلاق وطرق الاستدلال معا أما أصحاب العلم الحديث فيقصدون بالمنهج الأساليب والطرق العلمية الموصلة للهدف دون تضمن معنى أخلاقي، ولم يتحدث المشاؤون عن المنهج بشكل خاص.

المحور الثالث: العلم والأخلاق على ضوء المنهج.

وبعد أن اتضحت لنا معالم المصطلحات ومظان استخدامها صار لا بد من تناول العلوم المنهجية لدى المنظومات الثلاث وهذه العلوم هي:

1- علم المنطق الصوري.

هو العلم الذي وضعه أرسطو[2]، وعرفه الفلاسفة بأنه العلم الذي تعصم مراعاته الذهن من الخطأ، فهو علم التفكير السليم، وهو الأداة العقلية النظرية التي ترسم مسار التفكير السليم لكل العلوم ولهذا العلم أقسام ثلاثة:

أولا التصورات، وفيه تتم محاولة تعريف الأمور وتقسيمها وتصنيفها حسب نظرية الحدود التي تقسم كل الموجودات إلى خمس كليات هي الجنس والنوع والفصل، والعرض العام والخاص، وثانيا: الاستدلالات وتنقسم إلى قسمين استدلالات مباشرة كالنقض، والعكس المستوي، واستدلالات غير مباشرة، كالقياس الذي يحظى بالاهتمام الكبير، والاستقراء، والتمثيل، وثالثا: الصناعات، وهي بالقسمة العقلية خمسة أنواع هي:

---

[1] دليل أكسفورد للفلسفة، ج2، ص 961.

[2] تلخيص منطق أرسطو لابن رشد، مصدر سابق، الشفاء لابن سينا، مصدر سابق.

البرهان ويتكون من القضايا اليقينية، والجدل ويتكون من القضايا المشهورة والمسلمة، والخطابة وتتكون من المقبولات والمظنونات، والشعر يتكون من المخيلات، والمغالطة وتتكون من الوهميات، والمشبهات.

ولا يوجد للأخلاق أثر بصفتها منهج تفكير في هذه المنظومة العلمية التي تستند إلى المنطق الصوري، ولذلك الأخلاق لدى المشائين تدخل ضمن العلم العملي، وليس ضمن المبادئ التصورية للعلم النظري.

2- علم آداب البحث.

ويعرف بعدة مسميات مثل علم آداب الجدل والمناظرة، وعلم الحجاج، وآداب المتعلمين ويعتبر هذا العلم أحد فروع علم أصول الفقه، وذلك أن علم أصول الفقه يدرس الأدلة بشكل عام وأدلة الفقه بشكل خاص، ومن ثم فصلت الأدلة العامة في مصنفات خاصة عرفت بعلم الجدل[1] أو علم الحجاج[2] أو علم آداب البحث[3]، وقبل تبلور هذا العلم كانت كتب آداب العلم تأخذ الطابع الأخلاقي الوعظي مثل أخلاق العلماء[4].

فعلم الأصول يجمع بين الكتاب والحكمة، وبين المعقول والمنقول، وبين اللغة والواقع، وهذه منهجية تكاملية قلما توجد في علم آخر، فنجده يرسم العلاقة المنهجية العلمية بالواقع الخارجي المحسوس، ويؤصل للمعرفة الحسية قبل الفلسفة الحديثة، ويؤصل للمنطقية اللغوية قبل الفلسفات المعاصرة.

ويخطئ الكثير من الباحثين والمستشرقين عندما يتصورون أن المنطق الأرسطي كان هو المنهج الوحيد الذي اعتمده المسلمون، فنجد مثلا زكي نجيب محمود يقول: "كان التفكير في العصور الوسطى في أوربا وفي الشرق الإسلامي على السواء قائما على أساس المنطق الأرسطي".[5]

ولكن في واقع الحال لا يمكن إنكار حضور المنطق الأرسطي في الثقافة الإسلامية لكن هذا الحضور كان ضعيفا، ومرفوضا لدى الكثير، ولا يمكن القول إن التفكير في

---

(1) الغزالي، المنتخل في الجدل، تحقيق علي العميريني، دار الوراق، بيروت، لبنان.

(2) الباجي، المنهاج في ترتيب الحجاج، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

(3) طاش كبرى زاده، رسالة الآداب في علم آداب البحث، والمناظرة، تحقيق حايف النبهان، دار الظاهرية، الكويت.

(4) الآجري، أخلاق العلماء، تحقيق أمينة الخراط، دار القلم، دمشق سوريا.

(5) نحو فلسفة علمية، ص 23

الشرق الإسلامي كان قائما عليه، والحق الذي يجب أن يقال إن التفكير الإسلامي كان قائما على المنطق اللغوي، وعلى منطق أصول الفقه، وتقنيات منطق أصول الفقه تختلف كثيرا عن المنطق الأرسطي، فمنطق أصول الفقه يستوعب المنطق الأرسطي ويستوعب المنطق اللغوي، والمنطق الحسي، ولكن الأرسطي لا يستطيع استيعاب أصول الفقه فضلا عن استيعاب المذطق اللغوي، والمنطق الحسي، ذلك أن المنطق الأرسطي بعتمد القوانين العقلية الصورية فقط بينما أصول الفقه يقبل بالقوانين الصورية ويستوعبها ويضيف إليها المنطق اللغوي والمنطق الحسي ومنطق سلوك العقلاء.

ومن الباحثين الذين تنبهوا لدور علم أصول الفقه كمنهج بحث علمي للحضارة الإسلامية علي سامي النشار فنجده يقول:

"فالمنطق الاستقرائي يفسر لنا كل هذه الظواهر التي تكلمنا عنها، والنتيجة الأولى التي نستطيع أن نصل لها من هذا البحث هو أن مفكري الإسلام الممثلين لروح الإسلام لم يقبلوا المنطق الأرسطاطاليسي، لأنه يقوم على المنهج القياسي، ولا يعترف بالمنهج الاستقرائي أو التجريبي، والنتيجة الثانية: أن المسلمين وضعوا هذا المنهج بجميع عناصره.

ويقول مفكر الهند محمد إقبال: أن Dubring يقول إن آراء بيكون عن العالم أصدق وأوضح من آراء سلفه؟ ومن أين استخدم روجر بيكون دراسته العلمية؟ من الجامعات الإسلامية في الأندلس.

ويقرر الأستاذ Briffault في كتابه Making of Humanity أن روجر بيكون تعلم العربية، والعلم العربي، وأنه لا ينسب لروجر ولا لسميه الآخر[1] أي فضل في إدخال المنهج التجريبي في أوربا، ولم يكن روجر في الحقيقة إلا واحد من رسل العلم، والمنهج الإسلامي إلى أوربا المسيحية، ولم يكف بيكون عن القول لمعاصريه بأن معرفة العرب وعلمهم هو الطريق الوحيد للمعرفة الحقة".[2]

ويرى النشار أن مفهوم العلة الذي استخدم في الفلسفة الغربية الحديثة مطابق تماما للمعنى الذي أصل له علماء الأصول بمعنى السبب أو المؤثر، وهو يغاير مفهوم العلة في الفلسفة الأرسطية التي تدل على العلة التامة التي تحتوي على معلولها في داخلها،

---

[1] فرانسس بيكون

[2] النشار، علي سامي، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ونقد المسلمين للمنطق الأرسطاطاليسي، ط:1، 1947، ص 243– 244، دار الفكر العربي، القاهرة.

وأن الطرق الخمسة التي ذكرها مل هي بنفسها شروط العلة التي يذكرها علماء أصول الفقه، ويقول النشار عن عبقرية المسلمين الأصوليين في التوصل إلى المنهج الاستقرائي في أكمل صوره:

"قد أقاموا أكبر طرق البحث العلمي عندهم على قانونين طبيعيين هما قانون العلية وقانون الاطراد في الحوادث، ثم اشترطوا للعلة شروطا، ووضعوا لها مسالك سبقوا المحدثين في وضعهم لقوانين الاستقراء وطرقه". [1]

فالاستقراء هو المنهج الذي اعتمده علماء الحديث والفقه في جمع الروايات، والاستقراء هو المنهج الذي اعتمده النحويين في جمع اللغة وتدوينها وتقنينها، فالاستقراء كان هو سمة العالم المحقق المتتبع لدى المسلمين، وفي الوقت ذاته هو الملتزم بالأخلاق وآداب العلم.

فعلم الأصول يقوم على الاستقرائية العلمية، والمعيارية الأخلاقية، ويجعل الأخلاق والآداب شرط للعلم وشرطا للعالم وشرطا للمتعلم فالأخلاق بالنسبة للعلم مبدأ وغاية ووسيلة، بحيث لا علم من دون أخلاق.

3- علم أساليب المنهج العلمي

وأما المنهج العلمي فيقوم على المعرفة الاستقرائية الحسية ويتجنب الحديث عن الكليات والحقائق المطلقة والمثل العليا والغايات الكبرى، فأصبح المنهج العلمي واقعا تحت تأثير النسبية والجزئية؛ فصار المنهج لديهم عبارة عن إجراءات وقواعد عملية لتحقيق الغاية التي يسخر العلم لها، وهذه الإجراءات لا تسخر لخدمة الحقيقة المطلقة غير الملموسة بقدر ما تسخر لتحقيق الفوائد والمنافع والمصالح، وصار العلم بهذه الكيفية غير متصالح مع الأخلاق المعيارية المطلقة التي ترسم غايات كبرى للعلم، ولا تثبت بالتجربة.

ونتيجة لذلك حلت الأهداف المرحلية والإجراءات العملية محل الأهداف والغايات الإنسانية الكبرى، لذلك تركز الحديث حول العلم في هذه المنظومة حول ثلاث عناوين أساسية هي: خصائص التفكير العلمي، وخطوات البحث العلمي، ومناهج البحث العلمي.

أما خصائص التفكير العلمي[2] فلا يوجد اتفاق حولها بدقة ولكن يذكرون لها أمورا مثل:

---

[1] نفسه: 102

[2] فؤاد زكريا، التفكير العلمي، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة.

الموضوعية، التراكمية، السببية، التنظيم، التخصصية، الشمولية، اليقين ثم تحول إلى النسبية، الدقة والتجريد.

وأما خطوات البحث العلمي[1] فقد كانت النظرية السائدة هي الوضعية التجريبية التي ترى أن التجربة تعطي نتائجا مباشرة حتى جاء كارل بوبر فقلب الطاولة وجعل التجربة وسيلة لامتحان كذب النظرية التي افترضها العقل لتكون هذه الفكرة هي الرائدة، وبهذا تكون خطوات البحث العلمي استقرت كالتالي:

1- الإحساس بالمشكلة،

2- تحديد وتعريف المشكلة،

3- وضع الفرضيات

4-التجريب،

5- ملاحظة النتائج،

6- الاستنتاج.

وأما مناهج البحث[2] فلا يوجد اتفاق دقيق حول عددها فبعضهم يقلصها إلى ثلاثة وبعضهم يوسعها إلى ثمانية أو تسعة، ولكن أهم المناهج التي جرت العادة في ذكرها هي:

1- المنهج التجريبي والاستقرائي،

2- المنهج التاريخي،

3- المنهج الاستنباطي

وهذه الثلاثة هي الأساسية، والبعض يوسع من التقسيم فيضيف:

4- المنهج الوصفي،

5- المنهج المسحي الاجتماعي،

6- المنهج المقارن،

7- المنهج التحليلي.

وبعضهم يضيف أيضا مناهج مثل:

1- منهج دراسة الحالة الواحدة،

2- المنهج التركيبي.

---

[1] كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

[2] عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة.

ولا يخفى واقعية هذا المنهج في تحقيق الأهداف، وفي كفاءته كعامل حضاري، أما الأخلاق المعيارية المطلقة فلا تتعارض مع هذا المنهج إلا في حالة التعصب واعتبار المنهج الوصفي الحسي المنهج الوحيد بحيث لا يقبل بمنهج شريك له، بحيث لم تعد للمعايير الأخلاقية المطلقة غير المحسوسة أي قيمة علمية، لذلك يتم الاستعاضة عنها بأخلاقيات المهنة القانونية والتي مهما بلغت قوتها القانونية، فإنها لا يمكن أن تحل محل الأخلاق الفطرية المعيارية بل تبقى رديفة لها وكذلك الأخلاق التي ينتجها المنهج الوصفي لن تكون بديلة عن الفطرية.

وختاما فهذه العلوم الثلاثة: المنطق الصوري، وآداب البحث، وأساليب البحث، كل واحد منها ينتمي لمنظومة معرفية مختلفة، تختلف فيها التعريفات، والأدوات، والغايات، والرؤية الكونية التي تقرر علاقة الإنسان بنفسه وببني جنسه وبالكون.

المحور الرابع: أساس النظام المعرفي: الوجود أم الأخلاق.

قد بنى أرسطو نظامه العلمي على أساس معرفة الوجود بالأدلة العقلية، فجعل معرفة الوجود وأحكامه أساس كل العلوم والمعارف فالعلوم هي معرفة بنوع وجودي خاص، وعلى هذا الأساس الوجودي سارت بعض الاتجاهات الحديثة ألا انها حصرت المعرفة بالوجود المادي فقط، بخلاف الاتجاه الأرسطي الذي وسع من المعرفة لدراسة الوجود بما هو موجود بشكل مطلق.

وفي قبال التأسيس الوجودي للمعرفة يوجد اتجاه آخر يؤسس المعرفة على الأخلاق وبالأخص على قيمة العدل، وأبرز من يمثل هذا الاتجاه سقراط والفرقة العدلية وهم المتكلمون الذين يؤمنون بالحسن والقبح العقليين، أو بالمعارف العقلية البديهية، فالعدل هو الدليل على وجوب المعرفة، فيجب طلب المعرفة، لأنه من العدل ان يحمي العاقل نفسه، فيختار لها الأفضل فيبحث عن المعرفة ليدفع الضرر عن نفسه، والعدل هو قانون المعرفة الصحيحة، فكل القوانين المعرفية يجب أن تكون عادلة، ومتعادلة في نفسها، ومتعادلة مع الظاهرة الطبيعية، والعدل هو أساس الدين فيجب أن نكون عادلين تجاه الخالق المنعم الذي يجب شكره وتوحيده، وتوحيده هو العدل بحيث لا ننسب له ما لا يليق بجلاله، فلا نتوهمه في ذاته وصفاته، ولا نتهمه في حكمته وأفعاله، وسيكون الدليل على الآخرة هو الضرورة الأخلاقية لتحقيق قيمة العدل، وهذا دليل العدلية على ضرورة الآخرة بخلاف من استدل بالدليل النقلي.

فمن العدل الاعتراف بمبدأ حسن الصدق وقبح الكذب، وهذا المبدأ قانون عقلي مطلق ولا يمكن بناء المعرفة إلا عليه، وهو متقدم على مبادئ العقل النظرية، فأصحاب

الاتجاه الوجودي (المشائية) للمعرفة يرون أن قوانين المنطق النظري سواء الصوري أو الرياضي أو الطبيعي هي المبادئ التي تبنى عليها كل المعارف بينما أصحاب الاتجاه العدلي يرون أن المبادئ الأخلاقية هي أساس المعارف كلها، وأن المبادئ النظرية لا يمكن الركون إليها إلا إذا أحرزنا وجود العدل والصدق فيها.

وفي الفلسفة الغربية الحديثة نجد ديكارت وكانط ينتصران لهذا الاتجاه، ويقدم كانط[1] العقل العملي على النظري، ويعيد بناء الميتافيزيقيا على الأخلاق والقيم بدلا من الوجود، ومن الفلاسفة المعاصرين الذين ينتصرون لهذا الاتجاه هابرماس[2] تحت عنوان الأخلاق التواصلية، وليفيناس[3] تحت عنوان الأخلاق الآخرية، ويتميزان عن كانط في أنهما قد اقتربا أكثر من الأصوليين في ربط الأخلاق باللغة.

وعليه ستكون الأخلاق هي القاعدة الأساسية لبناء المعرفة، وبناء الإنسان، وبناء العلاقات الاجتماعية من الأسرة، إلى بناء الدول والأمم، ويمكن تلخيص الاختلافات المنهجية بين الأنظمة المعرفية الثلاثة كالتالي:

خريطة المنهج	الفلسفة المشائية	علمي الأصول	العلم الحديث (المادي)
المعرفة	تتبع أحكام الوجود	تتبع أحكام الأخلاق	تتبع أحكام المادة
نوع الحكم	تدبيري، اعتباري	معياري، واقعي	وصفي، واقعي.
العقل	ذات مجردة	صفة للروح	صفة للجسد (الدماغ)
العلم	عقلي نظري صوري	قلبي الصدق والإحكام	حسي طبيعي
العلم المنهجي	المنطق الصوري	الأخلاق وآداب البحث	أساليب وطرق البحث
العلة	عقل مجرد يحيط بالمعلول	سبب	سبب
الأخلاق المعيارية	تتبع العلم	مساوقة للعلم	منفصلة عن العلم
معرفة الأخلاق	مقيدة بمعرفة علم النفس (قوى النفس)	فطرية مطلقة بلا شرط	مقيدة بالملاحظة والتجربة
المبدأ الأخلاقي	سعادة عقلية، ومكاسب معنوية	أداء الواجب، وراحة الضمير	سعادة حسية، ومكاسب معنوية
غاية الأخلاق	الخير الأقصى	المثل الأعلى	الخير الخاص
القواعد الأخلاقية	نظريات عقلية	مبادئ فطرية	عادات اجتماعية وظواهر طبيعية
الالتزام	الكمال والسعادة	حقوق وواجبات وجدانية وقانونية	قانوني
الحقوق	مصلحة الجماعة	مسئولية فردية وجماعية	حرية فردية ومسؤولية الدولة
الأساس المنطقي	صوري قياسي	لغوي، استقرائي	حسي، استقرائي

[1] كانط، أمانويل: تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، 2002 ، ترجمة عبد الغفار مكاوي، مراجعة عبد الرحمن بدوي، منشورات الجمل، كولونسا، ألمانيا.

[2] أبو النور حسن، أبو النور حمدي، يورجين هابرماس الأخلاق والتواصل، 2012، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

[3] المطيري، عبد الله، فلسفة الآخرية، 2021، دار مدارك للنشر، الرياض، السعودية.

وبهذا يتضح لنا أننا أمام ثلاث منظومات معرفية، وكل منظومة لها منهجها وخريطتها المعرفية المختلفة، وبطبيعة الحال عندما تختلف المدخلات وتختلف طريقة المعالجة ستكون النتائج مختلفة، وهذا لا يمنع من التداخل بين هذه الأنظمة، بل الكثير تتداخل عليهم هذه المنظومات وتضطرب لديهم الأفكار نتيجة الجهل بالاختلافات المنهجية الدقيقة بين هذه المنظومات، لذلك معرفة الفروقات بينها أمر مهم جدا لفهم أسباب الخلاف.

المحور الخامس: الأخلاق منهج علمي متكامل.

المنهج هو الطريق الواضح البين، ويجب أن يكون المنهج العلمي هو الطريق الواضح البين، ولن يكتمل الوضوح إلا بقيمة الصدق، ولن نأمن من الخداع والتزوير إلا بالصدق، ولن يكتمل الوضوح المنهجي للعلم إلا بتحديد الوجهة، والوظيفة، والغاية، وهذا يجعل العلم ملزما بالإجابة عن التساؤلات الكبرى بدلا من الهروب منها وايكالها إلى الفلسفة، فيجب أن يجيب العالم عن الأسئلة الثلاثة من أين؟ إلى أين؟ وفي أي؟

فتحديد الوظيفة الأخلاقية وتحديد المبدأ والغاية يجب أن يكونا حاضرين في كل فروع المعرفة، وفي كل مسائل كل العلوم.

فلا يمكن معرفة قوانين الطبيعة دون معرفة المثل العليا التي اتصف بها موجد الطبيعة وخالقها، فهو قد خلقها بالعدل والحكمة والرحمة والمحبة والكرم، والكائنات العاقلة الساعية للرقي في مدارج الكمال يجب أن تتحلى بصفات المثل الأعلى، وتتخلق بأخلاقه، فيجب أن تتحلى بصفة الارادة التي هي جوهر الأخلاق، فإذا استسلم الإنسان لطبيعته المادية سيسير نحو النقص والحيوانية، وإذا تحلى بالإرادة، وأراد الكمال بوعي وحكمة، فسيحقق ذاته وإنسانيته، وسيحقق مكانته في الكون كسيد سخر له ما في السماوات والأرض.

فالمثل الأعلى قيمة مطلقة للكمال لا نراها إلا للكامل المطلق، وإذا نزلت هذه المثل العليا إلى العالم الواقعي فيجب أن تتجسد في كمال إنساني مشروط، والإنسان الكامل سيكون هو الذي يتحلى بأعلى درجات الكمال الأخلاقي، وسيكون هو الإنسان القدوة، ومقتضى العدل والحكمة والرحمة ألا يترك الخالق العادل الحكيم الرحيم عباده بلا مرشد ودليل يرشدهم إلى طريق الكمال والسمو الأخلاقي، ليخرجهم من حمية الجاهلية إلى مكارم الأخلاق.

ولو أشكل مستشكل فقال: إن معرفة المثل العليا ليست ضرورية لبقية العلوم، وعلماء الغرب غير المسلمين يتوصلون لمعرفة قوانين الطبيعة دون معرفة المثل العليا التي اتصف بها موجد الطبيعة.

فللمجيب أن يجيبه: بأنهم لم يتوصلوا لقوانين العلوم إلا بالاستعانة بالمثل العليا المزروعة في الفطرة، وإنكارهم لها أو إنكارهم ثبوتها للخالق لا يعني أنها غير موجودة، بل لها قوة وجود وحضور بديهي وفطري بحيث لا يمكن أن يفكر العقل إلا بها.

ومن ناحية ثانية هذا الإشكال يتوافق مع التعريف للعلم بكونه دراسة قوانين الطبيعة، فالملحد الذي يمارس النشاط العلمي ويكتشف القوانين أما تعريف العلم بأنه الصدق فلا يستقيم لأن الصدق يتطلب الاعتراف بوجود المنعم ووجوب شكره، ولكن الملحد وفق هذه النظرة لا يمكن أن يكون عالم لأنه منكر وجاحد للخالق، وهنا تتضح أهمية الاختلاف الاصطلاحي بين المنظومتين المعرفيتين.

وعلى هذا ستكون الأخلاق العقلية هي أساس الدين، ويجب أن تكون الشريعة ترجمانا للأخلاق، في شقها العبادي والمعاملاتي، فالعبادة شكر وعدل يحكم علاقة العبد بربه، والشرك ظلم عظيم تجاه الله، وفقه المعاملة هو العدل والبر في كل المعاملات، التجارية والاقتصادية، ولذلك يخطئ الكثير من الفقهاء عند تجاهل الأحكام الأخلاقية العقلية عند ممارسة الاستنباط.

وكما أن الأخلاق أساس الدين فهي أيضا أساس العلم، فالعلم يحتاج إلى الأخلاق، وإلى العدل لصدق قضاياه، ولتحديد المبادئ والغايات، والوظيفة، ولحماية نفسه من نفسه، ولتحقيق رقيه وإنسانيته دون أن يظلم نفسه، أو يظلم أخيه، أو يظلم الإنسانية، أو يظلم الطبيعة والأرض.

فالعلم لكي تصدق قضاياه يجب أن تكون صادقة وعادلة وحقة في ذاتها من جهة، وتكون صادقة وعادلة وحقة بالنسبة إلى معتقدها من جهة أخرى، فلولا هذه القيم الأخلاقية العدل والصدق والحقية لما انتظمت العلوم ولما انسجمت أركانها ولما أدت وظائفها، ولولها لانهارت العلوم ولم يعرف صدقها من كذبها في الواقع ولا صدق وكذب القائل بها، ولتهنا في عالم الظلال والمرايا.

ونحتاج إلى الأخلاق لتوجيه التقنية والصناعة بما يحقق للإنسانية إنسانيتها ولا تتحول إلى أداة للظلم والقهر أو أداة لتحويل الإنسانية المحبة لبعضها إلى حيوانية مفترسة أنانية جشعة تهدر فيها كرامة الإنسان، ويجب أن تكون علاقة الإنسان بالأرض والطبيعة علاقة تناغم وانسجام وإعمار بلا ظلم وفساد، وبلا جور على الطبيعة والحيوان، وبلا عبث في النظام البيئي.

وكذلك الحال في العلوم الإنسانية كعلم السياسة والاقتصاد وإدارة البلاد يجب أن تكون قيمة العدل أساسية، ولا يمكن للسياسة ان تستمر من دون عدل، ويكفي

الاستدلال على قيمة العدل ما يذكره سقراط وهو احتياج الظلم إلى العدل كي يستمر، فاللصوص الظلمة الأشرار إذا لم يعدلوا فيما بينهم لما أمكنهم الاستمرار فإذا ظلموا بعضهم سيفشلون ويفتضحون وينتهي أمرهم.

والنتيجة النهائية:

ومن خلال البحث اتضح لنا أن هناك اختلافات جذرية في المداليل المقصودة من نفس المصلحات، بحيث للكل مدرسة لها تعريفاتها الخاصة ولها نظامها المعرفي الخاص، ولها علمها المنهجي الذي تستند عليه، وبالنسبة إلى الأنظمة المعرفية الثلاثة التي هي محل البحث فقد رسم كل نظام علاقة منهجية مختلفة بين العلم والأخلاق.

فالفلسفة المشائية جعلت الأخلاق من ناحية منهجية علمية تابعة لعلم النفس الطبيعي، فمعرفة الأخلاق مقيدة بمعرفة قوى النفس، والعلم الطبيعي يتبع العلم النظري ولكن الأحكام الأخلاقية أحكام تدبيرية تتبع العلم السياسي والعلم العملي وظيفتها تحقيق الخير الأعلى والارتقاء بالإنسان.

أما في علمي الأصول فجعلوا الأخلاق هي المنهج العلمي، وأسموه علم آداب البحث، وذلك لأنهم جعلوا المعرفة تتبع أحكام الأخلاق لا أحكام الوجود، وجعلوا الأحكام الأخلاقية أحكام فطرية معيارية مطلقة والشرع يذكر وينبه بها ولا يضع لها استدلالا عقليا.

أما العلم الحديث فقد جعل الأخلاق علما طبيعيا حسيا أدى إلى انفصال الأخلاق الفطرية المعيارية عن العلوم الطبيعية، ولكن تم الاستعاضة عن الأخلاق العقلية أو الفطرية بأخلاقيات العلم، بحيث تكون الأخلاق شرطا من خارج العلم لا من داخلة.

وهذه الاتجاهات الثلاثة قد اختلفت آرائها في المبادئ والتصورات المفاهيمية، وكل اتجاه قد أتكأ على منهج وأدوات معرفية مختلفة، ولكن الحق أن المناهج والأدوات المعرفية مكملة لبعضها، ولا تستغني عن بعضها، ولا يجب التفريط في أحدها لحساب الآخر، فقوانين المنطق الصوري لا تغني عن آداب البحث، وآداب البحث لوحدها لا تغني عن أساليب وطرق البحث، وأساليب البحث لا تغني عنهما معا.

والنظريات الفلسفية والإجراءات العلمية مهما تعمقت وتطورت يجب ألا تنسى المبادئ الأخلاقية الفطرية، فالتمسك بقيمة العدل كأساس معرفي يجعلنا نعطي كل طريقة حقها ومستحقها، ولا نعطيها أكثر مما تستحق ولا أقل مما تستحق فيجب ان نعدل مع المنطق الصوري، ونعدل مع المنطق التجريبي، وبهذا يحلق الإنسان في عالم

العلوم دون أن يفرط في فطرته وإنسانيه، وبهذا يتم إعادة الاعتبار العلمي للأخلاق، والاعتبار الأخلاقي للعلم دون أن نفرط في أي منهما، وبهذا تقوم الأخلاق بنفسها كمنهج علمي أصيل تبنى عليه بقية العلوم ولا يمكن أن تكون الأخلاق تابعة لغيرها كي لا يخسر الإنسان إنسانيته التي قوامها الأخلاق.

المراجع

- ابن حاجي، كشف الظنون، بيروت، دار إحياء التراث، 1368
- ابن رشد، تلخيص منطق أرسطو كتاب البرهان، تحقيق جيرار جهامي، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1992
- ابن سينا، الشفاء، تحقيق د أبو العلا عفيفي، القاهرة، نشر وزارة التربية والتعليم، الطبعة الأميرية، 1956
- ابن فارس، مقاييس اللغة، القاهرة، دار الحديث، 2008
- أبو النور حسن، يورجين هابرماس الأخلاق والتواصل، بيروت، لبنان، التنوير للطباعة والنشر، 2012
- الآجري، أخلاق العلماء، تحقيق أمينة الخراط، دار القلم، دمشق سوريا.
- أفلاطون، محاورات أفلاطون، ترجمة زكي جيب محمود،، القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001
- الأندلسي، ابن حزم، رسالة مراتب العلوم المطبوع ضمن موسوعة رسائل ابن حزم، ط1، تحقيق إحسان عباس، بيروت–لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983
- الأنصاري،، الحدود الأنيقة والتعاريف الدقيقة، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1991.
- الباجي المنهاج في ترتيب الحجاج، تحقيق عبد المجيد تركي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1996
- بدر، أحمد، أصول البحث العلمي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- البصري، أبي الحسين، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق محمد حميد الله، دمشق، سوريا، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، 1964.
- بن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون. ط1 تحقيق عبد الله درويش، دمشق – سوريا دار يعرب، 2004م

- بن عقيل، أبي الوفاء، الواضح في أصول الفقه، تحقيق عبد الله التركي، بيروت، لبنان. مؤسسة الرسالة.
- البهائي، زبدة الأصول، تحقيق علي جبار، قم، إيران، دار البشير.
- توكل السيد، منى، أخلاقيات البحث العلمي، السعودية، جامعة الزلفي.
- الجرجاني، علي بن محمد الشريف، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة.
- حسيبة، مصطفى، المعجم الفلسفي، عمان، الأردن، دار أسامة، 2009
- الحلي، جمال الدين، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، تحقيق محسن بيدار، قم، إيران، انتشارات بيدار.
- الرازي، مسكويه، 1425، تهذيب الأخلاق، انتشارات بيدار، قم، إيران.
- زرنيك، ديفيد، أخلاقيات العلم، ترجمة عبد النور عبد المنعم، مراجعة يمنى الخولي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 2005
- صليبيا، جميل، المعجم الفلسفي، بيروت، دار الكتاب اللبناني. 1982
- طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية،، 1405
- طاش كبرى زاده، رسالة الآداب في علم آداب البحث، والمناظرة، تحقيق حايف النبهان، الكويت، دار الظاهرية.
- العاملي، زين الدين، منية المريد، تحقيق رضا المختاري، قم – إيران، مؤسسة آل البيت، ط1، 1409
- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، القاهرة، دار النهضة العربية.
- الغزالي، المنتخل في الجدل، تحقيق علي العميريني، بيروت، لبنان، دار الوراق
- الفارابي، أبو نصر، آراء أهل المدينة الفاضلة، تقديم وتعليق د ألبير نصري، لبنان، دار المشرق.
- فؤاد زكريا، التفكير العلمي، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي.

- قاموس أكسفورد الحديث، الطبعة الخامسة، 2006.
- قنصوه، صلاح، القيمة في الفكر المعاصر، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986
- كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- كانت، أمانويل، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، ترجمة عبد الغفار مكاوي، مراجعة عبد الرحمن بدوي، كولونسا، ألمانيا، منشورات الجمل، 2002.
- الكندي، الحدود والرسوم، تحقيق عبد الأمير الأعسم مطبوع ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، القاهرة الهيئة المصرية للكتاب، ط2.
- لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب: خليل أحمد خليل، بيروت، لبنان، منشورات عويدات، ط2، 2001
- الماوردي، علي بن محمد،، تسهيل النظر وتعجيل الظفر، تحقيق: رضوان السيد، لبنان، دار العلوم العربية، 1987
- مجمع اللغة العربية، القاهرة، المعجم الفلسفي، 1403-1983.
- محمود، زكي نجيب، نحو فلسفة علمية، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي، 2022
- المطيري، عبد الله،، فلسفة الآخرية، الرياض، السعودية، دار مدارك للنشر، 2021
- معجم مصطلحات أصول الفقه، القاهرة، مصر، مجمع اللغة العربية.
- الذشار، علي سامي مناهج البحث عند مفكري الإسلام ونقد المسلمين للمنطق الأرسطاطاليسي، القاهر، دار الفكر العربي، ط:1، 1947
- النمري، يوسف بن عبد ابر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الدمام- السعودية، دار ابن الجوزي، ط1، 1414
- هنتر، جيمس ونيديليسكي بأول، العلم والأخلاق بحث في أسس الأخلاق، ترجمة عبد الرحمن البقمي، تعليق أحمد حسن، الرياض، السعودية، دار وقف دلائل، ط1
- هوندريتس، تيد، دليل أكسفورد للفلسفة، المترجم: نجيب الحصادي، ليبيا، المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2003

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Ades, S., Herrera, D. A., Lahey, T., Thomas, A. A., Jasra, S., Barry, M.,... & Holmes, C. (2022).
- Cancer care in the wake of a cyberattack: How to prepare and what to expect. JCO Oncology Practice, 18(1), 23-34.
- Ansah, E. O. (2022). Ethical Challenges and Controversies in the Practice and Advancement of Gene
- Therapy. Advances in Cell and Gene Therapy, 2022.
- Clemons, E., Schreieck, M., & Teilmann-Lock, S. (2022, January). The need to revise copyright law to
- reflect the changing costs and benefits of modern digital reuse of artistic creations. In Proceedings of the 55th Hawaii International Conference on System Sciences.
- Himeur, Y., Sohail, S. S., Bensaali, F., Amira, A., & Alazab, M. (2022). Latest trends of security and
- privacy in recommender systems: a comprehensive review and future perspectives. Computers & Security, 102746.
- Liebrenz, M., Schleifer, R., Buadze, A., Bhugra, D., & Smith, A. (2023). Generating scholarly content
- with ChatGPT: ethical challenges for medical publishing. The Lancet Digital Health, 5(3), e105-e106.
- Nugmanovna, M. A., & Kamariddinovna, K. A. (2021, January). Modern biotechnical problems of
- medicine and their solutions. In Archive of Conferences (Vol. 13, No. 1, pp. 169-173).
- Van der Burg, S., Bogaardt, M. J., & Wolfert, S. (2019). Ethics of smart farming: Current questions and
- directions for responsible innovation towards the future. NJAS-Wageningen Journal of Life Sciences, 90, 100289.